aldostoor
الدستور
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
الأربعاء
07 جمادى الآخر 1437
16 مارس 2016
العدد 804

15
وزير الاسكان يطلع على خطط تطوير المدن السكنية في كوريا

15
الكويت تدين الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب السوري

16
عزام الصباح: الكويت تميزت في المجالين الإعلامي والفني

إقرار قانون المسنين في مداولتيه وإرجاء استجواب الصبيح لليوم

المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في الإساءة للسعودية والقضاء

وافق مجلس الأمة على رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في طلبين اولهما قضية حصر أمن الدولة بشأن إساءته للمملكة العربية السعودية وآخر في قضية جنح مباحث بشأن اساءته للقضاة في قضية خلية العبدلي.

وأجل المجلس خلال جلسته أمس تشكيل لجنة تحقيق برلمانية «للوقوف على أسباب التجاوزات والمخالفات التي اتخذت في التعيينات الأخيرة بالإدارة العامة للجمارك» بناء على طلب حكومي وفقا للمادة 67 من اللائحة الداخلية كما أجل المجلس بناء على طلب حكومي ايضا تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأن المخالفات والتجاوزات في المشروعات والعقود والأوامر التغييرية والمشاريع التي عليها شبهات مالية والترقيات المخالفة في مؤسسة البترول الوطنية والشركات التابعة.

من جهة أخرى، أقر المجلس مشروع القانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين في مداولتيه الاولى والثانية واحاله على الحكومة ويقضي بحث المسن في العلاج بالخارج على نفقة الدولة كما يستحق مخصصا شهريا وبدل خادم وممرض لضمان معيشة لائقة حال اقامته في احدى دور الرعاية العامة على أن تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط استحقاق المخصص الشهري.

وأرجأ المجلس بناء على طلب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح مناقشة استجوابها المقدم من النائب صالح عاشور الى الجلسة المقررة اليوم.

تفاصيل (ص03 - 12)

سمو الأمير خلال المباحثات مع الرئيس اليمني

الأمير يجري مباحثات مع الرئيس اليمني

عقد سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان ظهر امس مباحثات رسمية مع الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد. وتناولت المباحثات تطورات الوضع الراهن في اليمن الشقيق وتأكيد ضرورة دعم الشرعية لمواجهة التحديات الراهنة بما يحقق تعزيز الأمن والاستقرار في البلد الشقيق.

وساد المباحثات جو ودي عكس روح التفاهم والأخوة التي تتميز بها العلاقات الطيبة بين البلدين في خطوة تجسد رغبة الجانبين في تعزيز التعاون القائم بينهما في المجالات كافة.

تفاصيل (ص02)

الصالح: ترشيد بعض مزايا القياديين في الدولة

نفى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ما اثير عن استهداف الحكومة مزايا العاملين بالقطاع النفطي مؤكدا اهتمام الحكومة البالغ بالقطاع النفطي والعاملين به.

وقال ان الحكومة تتعامل مع العاملين في القطاعين النفطي والعام على مسافة واحدة لافتا الى انها تسعى الى ترشيد بعض المزايا التي طبقت على القياديين في القطاعين.

من جهة أخرى اكد الصالح ان اجراءات الهيئة العامة للاستثمار بشأن بيع الشركات المملوكة للحكومة سليمة وشفافة ومعلنة للجميع لافتا الى ان كل التجارب السابقة في بيع الشركات تتم وفق الاجراءات المعمول بها مبينا انه منذ التسعينيات من القرن الماضي بيعت اكثر من 54 شركة اما باكتتاب عام واما بمزاد علني ان كانت شركة صغيرة.

إشادة نيابية وحكومية بجهود الأمانة العامة للمجلس

وجه عدد من النواب الشكر الى الامانة العامة لمجلس الامة على جهودها في تطوير العمل بالامانة وذلك بتوجيهات رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وأكد النواب ان جدول الأعمال ومضابط الجلسات اصبحت تأتي بصورة جيدة ومبوبة مشيدين بدورها في تزويد النواب بكل أعمالهم على حدة.

كما ثمنت الحكومة على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جهود الامانة العامة لمجلس الامة قائلا: نشكر دور الامانة العامة على تطور ادائها الملحوظ.

ملف «الدستور»

ملاحظات ديوان المحاسبة

- ضعف الرقابة على تحصيل الإيرادات المستحقة لوزارة العدل

تفاصيل (ص13 - 14)

اقرار توصية بتجنيس أقارب الكويتيين

وسط تحفظ نيابي على الصياغة وامتناع الوزراء الحضور عن التصويت وافق مجلس الامة على التوصيات المقدمة من عدد من النواب حول موضوع غير محددي الجنسية لإحالتها على الحكومة حيث طالب النواب بتجنيس المستحقين من غير محددي الجنسية خاصة ابناء الشهداء وابناء اقارب الكويتيين وابناء العسكريين وحملة احصاء 1965 اضافة الى منحهم كافة الحقوق الانسانية والاجتماعية واعطائهم الاولوية في التعيين بالمؤسسات العسكرية والحكومية والقطاع الخاص بعد الكويتيين اضافة الى اعادة النظر في القيود الامنية واقتصارها على الفرد نفسه دون تحمل اسرته أي قيود اخرى.

استقبل ولي العهد والمحمد والمبارك ويرعى تكريم متفوقي التطبيقي

الأمير وهادي بحثا تطورات الوضع الراهن في اليمن الشقيق وتأكيد دعم الشرعية

سمو الأمير مستقبلا الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي

.. ومستقبلا سمو ولي العهد

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه بقصر بيان ظهر امس الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وقد عقدت المباحثات الرسمية بين الجانبين وترأس الجانب الكويتي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وكبار المسؤولين بالدولة وعن الجانب اليمني الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة وكبار المسؤولين في الحكومة اليمنية.

وقد تناولت المباحثات تطورات الوضع الراهن في اليمن الشقيق وتأكيد ضرورة دعم الشرعية لمواجهة التحديات الراهنة بما يحقق تعزيز الأمن والاستقرار في البلد الشقيق.

وساد المباحثات جو ودي عكس روح التفاهم والأخوة التي تتميز بها العلاقات الطيبة بين البلدين في خطوة تجسد رغبة الجانبين في تعزيز التعاون القائم بينهما في المجالات كافة.

وقد أقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان مأدبة غداء على شرف الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق.

ومن ناحية اخرى استقبل الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة امس امس رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وذلك بمقر اقامته بقصر بيان.

كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وذلك بمقر اقامته بقصر بيان.

حضر المقابلة رئيس بعثة الشرف المرافقة المستشار بالديوان الاميري خالد الفليج.

وكان الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة والوفد الرسمي المرافق قد وصل إلى البلاد امس في زيارة رسمية للبلاد تستغرق يومين يجري خلالها مباحثات رسمية مع حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وكان على رأس مستقبليه على أرض المطار حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

ويرافق الرئيس اليمني وفد رسمي يضم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية عبدالملك المخلافي ووزير المالية منصر القعيطي وعددا من كبار المسؤولين في حكومة الجمهورية اليمنية الشقيقة.

من جانب آخر استقبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد. كما استقبل سمو الشيخ ناصر المحمد.

واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

ومن ناحية أخرى يتفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد فيشمل برعايته وحضوره حفل تكريم المتفوقين من خريجي كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للعام الدراسي 2015/2014 اليوم الاربعاء وذلك على مسرح كلية التربية الاساسية بمنطقة العارضية.

ولي العهد استقبل المبارك ونائب رئيس شؤون الأسرة

سمو ولي العهد مستقبلا رئيس الوزراء

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء واستقبل نائب رئيس شؤون الأسرة الحاكمة الشيخ د. إبراهيم الدعيج.

ويشمل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد برعايته حفل افتتاح المؤتمر الثاني لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تنظمه كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت وقد اناب سموه وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر حمد العيسى لحضور حفل الافتتاح اليوم الأربعاء في مبنى المؤتمرات الكبرى بالشويخ.

إشادة نيابية وحكومية بجهود الأمانة العامة في تطوير العمل البرلماني

المجلس يرفع الحصانة عن دشتي ويناقش استجواب الصبيح اليوم

وافق مجلس الامة في جلسته العادية امس على طلب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه اليها من النائب صالح عاشور الى الجلسة التكميلية اليوم كما وافق المجلس على مشروع قانون رعاية المسنين في مداولتيه الأولى والثانيه واحاله إلى الحكومة. ووافق المجلس على طلب النيابة العامة برفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي المتعلقة بتهمة إساءته للسعودية كما وافق على طلب برفع الحصانة عن النائب دشتي ايضا في القضية المتعلقة بتهمة إساءته للقضاة في قضية خلية العبدلي، وإلى تفاصيل الجلسة:

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس وبجواره كامل العوضي

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين عن الجلسة من دون اذن أو إخطار وتلا أسماء الأعضاء الغائبين بعذر ومن دون عذر عن اجتماعات اللجان منذ 2 مارس.

بند التصديق على المضابط

انتقل المجلس الى بند التصديق على المضبطتين رقمي 1347 أو ب بتاريخ 1 و 2 مارس 2016.

- روضان الروضان: معالي وزير المالية أقسم أمام المجلس وهو وزير النفط بالوكالة. فأسأل هي وكالة عن من؟ فأرجو من رئيس الحكومة ان يختار وزيرا اصيلا للنفط فنعلم ان هناك عبئا على وزير المالية ونتعامل في اللجان مع الوزير بالأصالة فنرجو من رئيس الحكومة حسم اختيار لوزارة النفط وزيرا بالأصالة ويأتي الينا في الجلسة المقبلة.

- د. يوسف الزلزلة: نشكر الاخوان في الامانة على ان المضابط اصبحت تأتي بصورة جيدة ومحبوبة. أنس الصالح لا يمكن ان يستمر في النفط لأن عليه أعباء كثيرة. وأعود بالشكر للأمانة على التفاصيل الموجودة في جدول الاعمال وتزويد النواب بكل اعمال النائب على حدة فنشكرهم على تطوير العمل في الامانة وذلك بتوجيهاتك الأخ الرئيس.

التتمة ص04

الروضان: نطالب رئيس الحكومة باختيار وزير أصيل للنفط في أسرع وقت

الزلزلة: نشكر الأمانة العامة على تطوير العمل وذلك بتوجيهات الرئيس الغانم

العبدالله: لا مخالفة دستورية في إبقاء الصالح وزيرا للنفط بالوكالة

الغانم: الحرس النسائي للمجلس أصبح ضرورة واستحقاقا

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بمكتبه أمس الامين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الامة اللواء خالد الوقيت الذي قدم للغانم الدفعة الاولى من الحرس النسائي لمجلس الامة.

وحث الغانم الدفعة الاولى للحرس النسائي التي ضمت ضابطتين وثلاث ضابطات صف على المثابرة والجدية في العمل والتحلي بروح المسؤولية والانضباط والتعاون مع زملائهم من قوة حرس المجلس.

كما أكد ان وجود الحرس النسائي للمجلس اصبح ضرورة واستحقاقا نظرا للحاجة الى وجود عناصر نسائية محترفة يمكنها التعامل مع أي اجراء امني او عمليات التفتيش خاصة من النساء.

الغانم يتوسط الوقيت والمطوع والدفعة الأولى من الحرس النسائي لمجلس الأمة

إحالة تكرار حالات وفيات العمال في الشدادية إلى لجنة المرافق للتحقيق

تتمة المنشور ص03

- الشيخ محمد العبدالله وزير الدولة: نشكر دور الامانة العامة وتطور ادائها الملحوظ. أما ما ذكره الروضان فيما يخص تسمية وزير المالية وزيرا للنفط بالوكالة فالحكومة تسعى دوما الى الالتزام بالدستور والقوانين واللوائح واذا كان هناك أي نص تعديناه أو لم نلتزم به فلينبهنا اليه فالمستشارون وجدوا عدم وجود اي مخالفة قانونية في تسمية الصالح وزيرا للنفط بالوكالة وهذا القرار ينعقد عند سمو الشيخ جابر بناء على قرار سيدي صاحب السمو أمير البلاد.

- روضان الروضان: اذا كل وزير يأخذ وزارتين وقدمنا استجوابا له يقول أنا بالوكالة ولا يجوز توجيه استجواب لي ولا أقبل أن يكون هناك وزير في الحكومة بالوكالة في ظل وجود 16 وزيرا فمن حق رئيس الوزراء أن يختار وزيرا من الموجودين حاليا ولم أقل ان ذلك خطأ دستوريا فأرجو نقل هذه الملاحظة من قبل نواب المجلس.

توصية الاخ روضان بتثبيت وزير النفط بالوكالة ولا توجد مخالفة دستورية.

- عادل الخرافي: أشكر الامانة العامة على جهودها وأؤيد الاخ روضان في ملاحظته.

وصادق المجلس على الرسائل (موافقة عامة).

- مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على مناقشة بند الاستجواب.

(موافقة عامة)

بند الاستجوابات

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاستجواب المقدم من النائب صالح عاشور الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل من محورين هما تخصيص الجمعيات التعاونية ورعاية الايتام.

- مرزوق الغانم: بما أن مدة الـ 14 يوما لم تنقض فالأمر متروك للوزيرة حسب المادة 135.

- هند الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل: أرجو تأجيله الى يوم غد بعد الظهر نظرا لارتباط الحكومة باستقبال الرئيس اليمني.

- مرزوق الغانم: نعم هناك ارتباط فهل يوافق المجلس على ذلك؟

(موافقة عامة)

- د. خليل عبدالله: هناك ايضا غدا حدث مهم وهو تخريج طلبة في التعليم التطبيقي والتدريبي.

- مرزوق الغانم: تخريج ابنائنا في التطبيقي سيكون الساعة 10.30 فأخذ هذا في الاعتبار.

- عبدالله المعيوف: يعني ذلك انه اذا كان رئيس الوزراء غير موجود فهل لا نناقش الاستجواب؟

- مرزوق الغانم: ليس له علاقة الامر ان للوزيرة الحق في التأجيل. والحدث واضح لأنه برعاية صاحب السمو فالحكومة كلها تكون موجودة.

بند الرسائل الواردة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاوراق والرسائل الواردة وتضمن 6 رسائل واردة جاء نصها كالتالي:

- رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد يطلب فيها إحالة كتاب وزير التربية وزير التعليم العالي بشأن طلب

التتمة ص05

نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج مترئسا جزءا من الجلسة

عبدالله المعيوف

العبدالله: الحكومة تسعى دوما إلى الالتزام بالدستور والقوانين واللوائح

الخرافي: نشكر الأمانة العامة على جهودها ونؤيد الروضان في ملاحظاته

عبدالصمد: اللجنة استعجلت في رفع الحصانة عن دشتي خصوصا أن فترة الشهر لم تنقض

مطيع: دشتي مشهور عنه الإساءة إلى المملكة العربية السعودية

الحريص: لم نبيت النية لدشتي ولو كان الأمر بيدنا لاتخذنا إجراءات أكثر من ذلك

الشايع يتسلم رسالة للغانم من رئيس المجلس الأعلى الأوكراني

استقبل رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية - الاوكرانية النائب فيصل الشايع في مكتبه سفير جمهورية اوكرانيا الصديقة لدى دولة الكويت فلاديمير تولكاش.

وجرى خلال اللقاء تأكيد ضرورة استمرار التعاون المثمر بين الجانبين الكويتي والأوكراني والمضي قدما في استئناف الحوار السياسي والاقتصادي على المستوى البرلماني.

كما ثمن الشايع خلال لقائه بتولكاش خطوة المجلس الاعلى الأوكراني بتشكيل لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية - الاوكرانية في فبراير الماضي والتي يترأسها النائب أندري أرتيمينكو وتضم في عضويتها 15 نائبا ، معتبرا تشكيلها دافعا وحافزا للتعاون المثمر بين الجانبين.

وقام السفير تولكاش بتسليم الشايع رسالة موجهة من رئيس المجلس الأعلى الأوكراني فلاديمير هرويسمان الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بشأن آخر التطورات في قضية نائب البرلمان الأوكراني ناديا سافشينكو.

الشايع مستقبلا سفير جمهورية اوكرانيا

توصية باستبعاد الشركات المخالفة لشروط المناقصات من التعاقدات الحكومية

تتمة المنشور ص04

تشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية) الى لجنة المرافق العامة بصفتها (كلجنة تحقيق) واللجنة المختصة طبقا لنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.
(موافقة عامة)

- رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها احالة التقارير والدراسات التي سبق ان أعدها ديوان المحاسبة الى الحكومة لتوافي الديوان برأيها حيالها والإجراءات المتخذة لتنفيذ ما جاء فيها من توصيات في مدة أقصاها شهران.
(موافقة عامة)

- رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها التوصية بأن تستبعد التعاقدات الحكومية الشركات التي شاب تنفيذها للعقود قصور ومخالفات مع تكليف لجنة حماية المال العام التحقيق في مخالفات الشركة وتقدم تقريرها في غضون اسبوعين.
(موافقة عامة)

- رسالة من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بشأن وضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه اضافة الى عرضه على النقاش الجاري بشأن الاصلاح الاقتصادي. تحال الى اللجنة المالية.
(موافقة عامة)

- رسالة من عضو مجلس الامة د. عبدالحميد عباس دشتي يشكو فيها من عدم اتاحة الفرصة له لإبداء وجهة نظره لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عند دراسة طلب رفع الحصانة عنه. ستناقش عند مناقشة تقرير اللجنة التشريعية.
(موافقة عامة)

- رسالة من عضو مجلس الامة فيصل محمد الكندري يدعو فيها المجلس الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الأوضاع في القطاعات النفطية والطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة بمتابعة تصويب المخالفات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة.
(موافقة عامة)

د يوسف العلي

عدنان عبدالصمد

- عدنان عبدالصمد: بالنسبة لرسالة عبدالحميد دشتي على اعتبار انه لم يتم الاستماع اليه في الشكوى المرفوعة ضده. القضية الاساسية هل هناك كيدية أم لا وطبيعي ومنطقي أن أعضاء اللجنة يدعون الشخص المشكو ضده ومن حقه الحضور لمعرفة كيدية الشكوى من عدمها بغض النظر عن موضوع الشكوى. واللجنة أرسلت له رسالة وهو في الخارج. مرة دشتي ينحاش ويسافر ومرة هو يكون مسافرا فيفترض ان يستدعى ويؤخذ رأيه في فترة الشهر واللجنة لم تأخذ بفترة الشهر لأنه ممكن أن يعود الى الكويت ويستمعون الى وجهة نظره. فهم استعجلوا في رفع الحصانة خاصة ان فترة الشهر لم تنقض. يفترض اللجنة ان تسحب هَذا التشريع وينتظر عودته من الخارج خاصة انه في رحلة علاج. وسترفع الحصانة تلقائيا حال انقضاء الشهر

التتمة ص06

الطريجي: فوجئنا بإحدى الشركات المتعاقدة مع ديوان الخدمة تحتفظ بمعلومات تخص الأمن القومي للدولة

عاشور: اقتصادنا قوي ومتين ولا يعتمد على تصنيف «موديز» أو غيرها

العمر: هل الحكومة قادرة وجادة أم ستكتفي بزيادة البنزين والكهرباء وتترك باقي الإصلاحات؟

وزير التجارة: ليس لدينا مشكلة في عدم التعاقد مع شركة تحوم حولها الشبهات

المعيوف: على الوزارات التي لديها شركات متعثرة ماليا أو مخالفات استبعادها

القضيبي يقترح إنشاء منطقة حاويات خارج السياج الأمني لمصفاة الشعيبة

قدم النائب أحمد القضيبي اقتراحا قال فيه: تأكيدا لأهمية اتخاذ خطوات تنفيذية ايجابية نحو تطوير وتنمية حركة التجارة في دولة الكويت والنهوض بالكيان الاقتصادي لجعلها مركزا ماليا تجاريا خدميا اقليميا وتزامنا مع انخفاض الايرادات النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط في العالم اصبح هناك حاجة ملحة لتطوير الموانئ والمنافذ الجمركية في دولة الكويت وبشكل تدريجي ومدروس حيث تعاني الموانئ حاليا من ازدحام شديد وحالة عدم توازن في الطاقة التشغيلية فيما بينها. وبالنظر الى الطاقة التشغيلية لميناء الشعيبة تحديدا نجد ان هذا الميناء يعمل حاليا بنسبة تصل الى 30 % من طاقته التشغيلية الامر الذي أدى الى توجه معظم الشركات الى ميناء الشويخ الذي اصبح يعمل بطاقة اكبر من طاقته الاستيعابية مما سبب اختناقا مروريا وتأخيرا في الافراج عن البضائع وتكدسا للحاويات بالاضافة الى انتظار البواخر لمدة ايام في المياه الاقليمية قبل دخولها الى الميناء للتفريغ. ومن أهم الاسباب التي أدت الى ذلك:

- وجود الحرم الجمركي داخل مصفاة الشعيبة المحظورة أمنيا.
- عدم تواجد كافة الجهات المعنية في عملية الإفراج الجمركي.
- تعذر دخول الشاحنات الى تلك المنطقة بسبب صعوبة استخراج تصاريح الدخول.

وأضاف: ولتحقيق عنصر الأمان من جهة ولتسهيل حركة انسياب الحاويات في ميناء الشعيبة. لذا اتقدم بالاقتراح لعرضه على مجلس الامة:

- إنشاء منطقة حاويات خارج السياج الامني لمصفاة الشعيبة وتحويل الحرم الجمركي من داخل المصفاة الى خارجها عن طريق انشاء رمبة التفتيش في المنطقة الواقعة بجانب البوابة الشمالية للميناء مع تكليف كافة الجهات المعنية بعملية الافراج الجمركي التواجد في هذه المنطقة على مدار الساعة على ان تقوم الشركات المكلفة بأعمال المناولة في ميناء بنقل الحاويات من على ظهر السفن الى تلك المنطقة من دون الحاجة الى دخول الشاحنات الى المصفاة. ويتم ذلك بعد الاطلاع على المخططات والمساحات الجانبية للميناء ودراسة الاستفادة منها واعادة تنظيمها على نحو يساعد في زيادة حجم الطاقة الاستيعابية خارج الميناء من جهة وتخفيف العبء على الاجهزة الامنية من جهة اخرى. مستطردا: لا شك ان ذلك سيلبي متطلبات الامم المتحدة لأمن الموانئ ويكون عاملا رئيسيا في مساندة تنفيذ خطة التنمية التي تقوم في اساسها على تنمية التجارة في الكويت.

إحالة رسالة الحكومة بشأن وضع التصنيف الائتماني للكويت إلى اللجنة المالية

تتمة المنشور ص05

والبعض يتوهم انه يهرب الى الخارج ولا أعلم رد النواب في اللجنة التشريعية وهذا حق اصيل للنائب المشكو ضده. فاللجنة لا تبحث في الموضوع بل تبحث في الكيدية وأعتقد انه لا بد من انتظار دشتي لعودته من الخارج.

أول رسالة لدينا مجموعة من التقارير القديمة واستفدنا منها في مناقشة الميزانية والحساب الختامي وبعضها كلفنا الديوان وبعضها قام بها الديوان ومن الجيد ارسالها الى الحكومة للاستفادة منها وأرسلناها الى الحكومة لإعطاء رأيها وترسلها الى الديوان وممكن الرجوع الى التقارير لأننا ارسلنا نسخة الى قسم البحوث في المجلس للاستفادة من هذه الدراسات ونشكر الامانة اذ فعلت هذه التقارير على اسطوانات (C.D).

- أحمد مطيع: بالنسبة لرفع الحصانة عن دشتي والكيدية فهو مشهور عنه الإساءة للمملكة العربية السعودية.

- عادل الخرافي: وقفت البلد عشان عبدالحميد دشتي. هناك رسالة جيدة من الميزانيات وضيعها علينا دشتي. دشتي قال انا مصر ارفعوا عنه الحصانة وخلصونا. رسالة الميزانيات روعة تفيد الحكومة. أين التعويضات ومصاريف الغزو؟ هذا دور المجلس. وهناك تعثر في تنفيذ مشاريع حكومية كبرى خل نشتغل دولة مؤسسية كبرى. لماذا لا تعرف تعدل وضع الخطوط الجوية الكويتية؟ هذا هو الشغل العدل. مو قصة عبدالحميد دشتي هو مصر على موقفه. نحن نترك الأولويات ونتوجه الى التفاهات يا حكومة اعقدي جلسة خاصة لمناقشة هذه التقارير وأثق في ادارة سمو الشيخ جابر المبارك وسوف ترفعوا رؤوسكم وانتم جديرون بذلك. هذه القضايا كلها هي قضايا الشارع الكويتي.

- مبارك الحريص: الرسالة الخاصة بالحصانة عن دشتي فاللجنة التشريعية لا توجب اساسا حتى إخطار النائب ولكن جرى العرف على اخطاره. رئيس المجلس احال الطلب يوم 10 مارس واخطرناه في نفس اليوم وبحثنا الشكوى ولا ملاءمة في التأجيل. لن نقول إنه استمرأ المشاكل ولكن اللجنة استشهدت بالدستور. نحن لسنا أمام محكمة لكي تلزم بالتأجيل هل هو يدلس على المجلس؟ فهو ذكر 5 مواد ليس لها علاقة بالحصانة. نحن لم نبيت النية لعبدالحميد دشتي فلو كان بيدنا لاتخذنا اجراءات اكثر من ذلك والكل متفق ان الشكوى ليس بها كيدية. رجل يسب دولة جارة شقيقة وشوه صورة الكويت في الخارج. وتقديرنا في اللجنة البت في الطلب بصفة الاستعجال. ولكن كلامه غير مقبول. وهو يدعي فهمه بالدستور والقانون ويستشهد بمواد ليس لها علاقة بالحصانة. وبدأ ينقل صراعاته من خارج المجلس الى داخله.

- عبدالله الطريجي: رجالات الكويت عندما وضعوا هذا الدستور لم يتخيلوا في يوم من الايام انه سينجح عضو بهذا المستوى ولو كانوا يعرفون ذلك لوضعوا عقوبات اشد. يفترض التصويت على تقرير اللجنة مباشرة وهو طلع على قناة المنار فأين الكيدية في ذلك؟

رسالة لجنة الميزانيات نحن نقدر الجهود المبذولة ونريد تفعيل المحاكمات التأديبية وهذه التقارير مهمة وللأسف الملاحظات نفسها تستمر. وبالنسبة لرسالة المال العام. فقد حققنا في العقود التي تأخذها بعض الشركات ووجدنا تحايلات وفسادا وشركة بشارة لها نفوذ قوي وتأخذ عقودا بالملايين بالرغم من الملاحظات عليها. وتفاجأنا بأنها تحتفظ بمعلومات تخص الامن القومي للدولة ومن يعمل على ادخال المعلومات موظفوها من الوافدين ألم تتعلموا من درس الغزو؟ موظفو الشركة يأتون بعد الظهر ويزورون عقود العمل. وهي الآن قدمت عروضا وجلست مع وزيرة التجارة وموظفو الوزارة قالوا هناك تحفظ على هذه الشركة ولا نريدها ولكن قالوا إن هناك تعليمات بتمرير هذه المناقصة ونحذرك اذا مررت هذا العقد. أمن الكويت وسمعتها اهم من هذه الشركة وصاحب الشركة وصل لنا رسائل ونقول له مو أنت ولا جدك ولا جد جدك يشترينا. واكثر العقود اخذتها هذه الشركة مع ديوان الخدمة وتبين اثناء التحقيق ان أحد الموظفين في ديوان الخدمة اثناء دوامه كان على اتصال مع الشركة ويتعامل معها ويعطيها معلومات وبعدما اكتشفوا طلع من الديوان وتعين مستشارا في هذه الشركة. يعني هذه الشركة اشترت ذمة موظف وكان يفترض فسخ التعاقد مع الشركة لكن الفساد انتشر في البلد،

- صالح عاشور: نكرر شكرنا في الامانة العامة على شكرهم وجهدهم وآخر شيء يزودونا بعمل النائب وانشطته واسئلته واقتراحاته. ووجدنا في الامارات وزيرة السعادة وأرى الايام ورودا وديكورات جيدة في المجلس فهل احد ملاحظ ذلك أم لا؟

- رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: أنا رئيس السعادة. الحكومة تتغاضى عن مصلحة البلد وتغض الطرف عن رسالة المجلس بأن اي شركة محالة الى التحقيق ومقصرة في المناقصات ألا تسند اليها مناقصة اخرى. بالنسبة للرسالة الرابعة بشأن وضع التصنيف الائتماني واسأل ان وكالة موديز فدولة الكويت لا تعتمد فقط على البترول فعندنا اقتصاد متين وقوي والصناديق السيادية تجاوزت 600 مليار دولار ولدينا وسائل اقتصادية سواء رسوم او ضريبة نستطيع زيادة الايرادات غير النفطية وتكون على مستوى الدول الاسكندنافية بالتالي اعتقد ان اقتصادنا لا يعتمد على تصنيف موديز أو غيرها.

- جمال العمر: الرسالة الخاصة بالتصنيف الائتماني للكويت فأقول ان القضية هذه ما زالت موجودة في وثيقة الاصلاح الاقتصادي التي تدرسها اللجنة المالية. فمدى جدية الحكومة وقدرتها على التنفيذ ذهبنا على قصة التقشف مثل «ولا تقربوا الصلاة» لماذا الحكومة لا تتجه إلا على البنزين والكهرباء فقط؟ فلو زدناها 100 % فمردودها سيكون سلبيا وانما سوء الادارة أهم العوامل اذهب للتشغيل وزيادة الكلفة التشغيلية فأنت تدفع 40 % من المال العام نتيجة سوء الادارة. يا حكومة استيقظي هل هي قادرة وجادة أم ستكتفي

التتمة ص07

روضان الروضان

عبدالله الطريجي

صالح عاشور

الصالح: يجب أن يكون قرار استبعاد الشركات المخالفة فاعلا نافذا

الحمدان: تقدمنا باقتراح لتعديل قانون المناقصات

الخرينج: لم يتم الاتفاق على المدة هل هي أسبوع أم شهر؟

دميثير: المجلس ليس مخفرا أو جهة قضائية إذا كانت هناك شركة مخالفة فلتذهب إلى النيابة

الغانم: حتى لا نخالف المادة 50 من الدستور نرفع القرار بتوصية وعلى الوزير تنفيذها

تكليف الصالح تصويب الأوضاع في القطاع النفطي ومخالفات ديوان المحاسبة

تتمة المنشور ص06

بزيادة البنزين والكهرباء وسوف تترك باقي الاصلاحات؟ وضرورة ان نفكر في زيادة انتاج النفط والعمل على الصناعات النفطية ونلتفت الى الايرادات الاستثمارية اول قرار تتخذه الحكومة هو اقتراحنا بشأن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والكفاءات والحكومة بحاجة ان تجلس مع نفسها.

- عدنان عبدالصمد: لم اود ذكر الاسم لكن هذه مشكلة حقيقية وأرسلنا لرئيس الوزراء بأن الشركات المخالفة لا تعطوها مناقصات واتبلشنا فيها. وحتى بلغنا لجنة المناقصات والخلاص أن وزير التجارة يتحمل المسؤولية اذا تمت ترسية المناقصة على هذا الشخص. ويفترض اننا احلناها الى لجنة حماية المال العام ويفترض على الوزير عدم ترسية المناقصة على هذه الشركة وأي شركة متعثرة وعليها مخالفات من قبل الديوان يجب ألا ترسى عليها أي مناقصة.

- عبدالله الطريجي: نريد تعهدا حكوميا للتوقف عن التعاقد مع هذه الشركة لحين الانتهاء من التحقيق وايضا جميع الوزراء وقعوا عقودا مع هذه الشركة فأرجو مراجعة ذلك والان هناك عقد في وزارة التجارة وليتحمل مسؤوليته السياسية.

- وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي: التأهيل تم من قبل لجنة المناقصات وبالتالي ليس لدينا مشكلة في عدم التعاقد مع شركة تحوم حولها الشبهات لكن في المقابل ارجو من لجنة حماية المال العام سرعة الانتهاء من التحقيق حتى لا يتعطل عمل الوزارة وتأخير البنية التحتية وارجو انجازه خلال فترة قصيرة.

- د. عبدالله الطريجي: التحقيق يحتاج فترة ويصوت عليه المجلس واتعهد بأنه خلال شهر من اليوم بإنجاز التقرير عن التحقيق وسوف اوجه لك كتابا رسميا بوقف التعاقد مع هذه الشركة وأتمنى من باب التعاون أن يكون شهرا من تاريخ اليوم.

- عبدالله المعيوف: على الوزارات التي لديها شركات متعثرة ماليا او هناك مخالفات فعلي الوزارات استبعادها من تلقاء نفسها.

- خليل الصالح: أي شركة عليها مخالفات مالية او متعثرة نخرجها ونبعدها ليكون ذلك قرارا فاعلا نافذا.

- حمود الحمدان: على ذكر موضوع المناقصات فقد تقدمنا باقتراح تعديل على قانون المناقصات بأن اي متعثر لا يكون له نصيب في مناقصة ثانية او ثالثة.

- مبارك الخرينج: لم يتم الاتفاق على المدة هل هي اسبوع ام شهر؟

- وزير التجارة والصناعة يوسف العلي: مدة الشهر كثيرة حتى لا يتأخر القرار النهائي.

- عدنان عبدالصمد: يفترض على الوزارة مجرد الموافقة على التوصية يذهب كتاب من المجلس ولا تتعلق القضية بقضية شهر او شهرين.

- مرزوق الغانم: هذه التوصية عامة.

- وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي: الموضوع موضوع مناقصة وليس قرار وزير التجارة وطلبي هو ما يسندني في الرد على لجنة المناقصات وخل نفترض جدلا ان الاخوان في المال العام انتهوا الى عدم وجود مخالفات فلكي نتحصن من اي مخالفات اقول ننجز التقرير في فترة معقولة ولتكن اسبوعين.

- خلف دميثير: مجلس الأمة ليس مخفرا او جهة قضائية فاذا كانت هناك شركة بهذا الشكل فلتذهب الى القضاء والنيابة.

- مرزوق الغانم: حتى لا نخالف المادة 50 من الدستور نرفع هذا القرار بشكل توصية وعلى الوزير تنفيذها.

- د. عبدالله الطريجي: نتعهد برفع التقرير قبل الجلسة القادمة ومثلما تعاونا فعلى الوزير ايضا ويلتزم ويتعهد بعدم التوقيع مع هذه الشركة.

- وزير التجارة والصناعة: نحن ايضا سوف ننتظر تقرير اللجنة ولن ارسل إلى لجنة المناقصات واتعهد بانتظار نتائج التحقيق.

- عدنان عبدالصمد: الحكومة الآن مخالفة للائحة فهناك توصية فاما ان تنفذ التوصية السابقة او ترد على المجلس بعدم التنفيذ ومبررات الرفض والوزير يتحمل التبعية السياسية.

- مرزوق الغانم: اقترح احالة الرسالة الرابعة الى اللجنة المالية وترفق مع تقرير اللجنة المالية بشأن الاصلاحات والدعومات.

(موافقة عامة)

- فيصل الكندري: هناك مخالفات متضخمة في القطاع النفطي ونفس الملاحظات وهدر المليارات والآن يساومون الموظفين على المزايا اما تطبيق البديل الاستراتيجي او حرمانهم من مزاياهم.

تحدثوا عن الوفر الاداري في القطاع النفطي وتركوا الوفر في الجانب الفني لكن يريدون

التتمة ص08

فيصل الكندري

أنس الصالح

الطريجي: نتعهد برفع التقرير قبل الجلسة المقبلة وعلى الوزير عدم التوقيع مع هذه الشركة

وزير التجارة: لن أرسله إلى لجنة المناقصات وأتعهد بانتظار نتائج التحقيق

عبدالصمد: الحكومة الآن مخالفة للائحة والوزير يتحمل التبعية السياسية

الكندري: موظفو النفط يتعرضون للمساومة إما تطبيق البديل الاستراتيجي عليهم وإما حرمانهم من المزايا

حمدان العازمي: أتمنى رؤية نتائج لجان التحقيق في النفط والجمارك والحيازات الزراعية

الطريجي: سأقدم استجوابا من محورين إلى الصبيح غدا

أعلن النائب د. عبد الله الطريجي أنه بصدد تقديم استجواب إلى وزيرة الشؤون هند الصبيح غدا الخميس من محورين مشيرا إلى أن الوزيرة الصبيح تجاهلت تحذيرات سابقة بمساءلتها ولم يعد أمامه سوى استخدام هذه الأداة الدستورية.

وأضاف في تصريح صحافي أمس أن المحور الأول هو التقاعس عن تطبيق أحكام القانون والوقوف أمام الفتنة الطائفية وفق مقتضيات المسؤولية الوزارية فيما المحور الثاني يتعلق بالموقف السلبي تجاه الإساءة إلى مجلس الأمة دون مبرر سوى الانصياع لهذه الإساءة.

وذكر الطريجي أن استجوابه ينطلق من عدم قيام الوزيرة الصبيح باتخاذ اجراءاتها القانونية حيال قيادي في الوزارة قام بنشر تغريدات طائفية مسيئة رغم محاولة هذا القيادي تقديم تبريرات غير منطقية لها.

وقال : أمام هذا التجاهل والتراخي من قبل الوزيرة الصبيح كان لزاما علينا القيام بمسؤولياتنا تنفيذا لقسمنا الدستوري وكي لا يكون سكوتنا مبررا للآخرين بتكرار الإساءات إلى ثوابتنا الدينية.

وعن موقفه من استجواب الوزيرة الصبيح المقرر اليوم قال الطريجي: سأستمع إلى النائب صالح عاشور ومن ثم ردود الوزيرة الصبيح على استجوابها لأقرر موقفا سياسيا من هذه المساءلة مضيفا: أيا كانت النتيجة التي سينتهي إليها استجواب عاشور فإنني ذاهب إلى استجواب الصبيح الخميس ما دامت مبررات المساءلة قائمة.

إحالة توصيات «البدون» إلى الحكومة بعد الموافقة عليها

تتمة المنشور ص07

استمرار التجاوز في العقود.

مليارات تذهب هباء وتتحدثون عن الوفر! هناك منصتا حفر لم تعملا منذ فترة وضحكوا علينا.

- حمدان العازمي: اتمنى ان ارى نتائج لجان التحقيق في النفط والجمارك والحيازة الزراعية ومكتب الاستثمار في لندن الحيازات الزراعية حددنا مهلتها اكثر من مرة فهل الهدف كان مديرة الهيئة؟!

وكذلك مكتب الاستثمار في لندن لم نر نتيجة للتحقيق واي اسم يكون في طلب تشكيل لجنة التحقيق لا يترشح لعضوية اللجنة وهل اصبح هدف لجان التحقيق الابتزاز؟!

- وزير المالية أنس الصالح: سرعة اخذ اجراءات اصلاح مالي واقتصادي وان تكون اصلاحات فاعلة حتى تتماشى اي تأثيرات فيما يتعلق اي ضرر في التصنيف الائتماني المصرفي وقرار مجلس الوزراء امس حول الورقة ذات المحاور الستة ولا يمكن تنفيذها من دون تعاون المجلس الموقر.

بالنسبة لرسالة النائب فيصل الكندري بشأن القطاع النفطي فأقول سوف يتم هذا الامر هناك لجنة ليست من القطاع النفطي وموكل اليها تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة وهو جهاز نجله ونقدره.

وارجو شطب اسماء الشركات.

وبالنسبة لمزايا العاملين في النفط فأؤكد ان الحكومة ترعى اهتماما كبيرا في القطاع النفطي كما ترعى اهتماما بباقي موظفي الدولة وما طلب من موظفي النفط هو نفسه ما طلب من باقي العاملين ولا يقتصر على موظفي النفط فقط.

فهو قطاع داخل الجسم الكويتي ونقف مع جميع موظفي الدولة بمسافة واحدة وسوف تحاط لجنة الميزانيات بكل الاصلاحات والملاحظات الواردة في تقارير الديوان.

ونتائج التحقيق والمستندات كلها ستوضع امام لجة التدقيق الجديدة التي لا تتبع القطاع النفطي.

الاسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة

د. بدر العيسى

أحمد مطيع

سؤال النائب عدنان عبدالصمد لوزير المالية لافادته عن اجراءات بيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات.

- عدنان عبدالصمد: قضية بيع الشركات الرابحة لماذا الحكومة تبيعها؟! بل يفترض بيع الشركات الخاسرة فقمنا بابلاغ وزير المالية واوقف البيع وتم بيعها وفق آلية جديدة وحققت ارباحا اكثر لكن لماذا نبيعها اصلا وهي رابحة يفترض ان تتجه الحكومة لبيع الشركات من خلال هيئة الاستثمار.

للاسف اصدرنا قوانين تعدل وتجهض قانون الخصخصة.

- وزير المالية انس الصالح: هناك توجه دائما بألا تكون الشركات مملوكة من خلال القطاع العام وقررنا بيع جميع الشركات الرابحة وغير الرابحة هذه الشركة تحديدا فمجلس ادارة الهيئة وبتخطيط من مجلس الوزراء فالاتجاه هو التخصيص وفق قانون التخصيص لكن يبقى ان البيع يتم بشفافية منذ التسعينات بعنا اكثر من 54 شركة وكل مرة نطور الآلية والاجراءات فجميع الشركات تطرح في مزاد علني او اكتتاب عام.

سؤال النائب يوسف الزلزلة الى وزير المواصلات بشأن عدم الوفاء بالعهد التي تمت الموافقة عليها بشأن الخطوط الجوية الكويتية.

- د. يوسف الزلزلة: كانت من المفترض ان تقوم هذه الجهة التي اعطيت لها المبالغ ان تطور الخطوط الجوية الكويتية فهناك اكثر من شركة خدماتها افضل واسلوبها افضل وعلى ما يبدو ان الشركة تريد ان يصل الناس لحالة اليأس وهناك موظفون ذوو خبرة وكفاءة ويفترض ان يوضعوا في الاماكن القيادية المؤهلين لها ولكن اتوا بالوافدين وسكنوهم في مواقعهم.

ولذلك طلبت من الوزير واوصى الشركة بأن يكون هناك اجراء قانوني واضح في تعيين الكويتيين في المناصب القيادية ومن المفترض ان يكون هناك تشجيع الكفاءات الكويتية ويجب ان تصحح اوضاع الكويتية ويحدد الوزير لجنة محايدة تقوم بمتابعة ما فعل في قضايا المواقع القيادية حتى يعطي كل ذي حق حقه.

سؤال النائب كامل العوضي لوزير التربية عما اذا كانت الوزارة قد تلقت من اي جهة رسمية يفيد بأن شركة اكساكت قد اصدرت الاف الشهادات الوهمية لمواطنين خليجيين.

- كامل العوضي: تم اصدار 1273 شهادة مزورة لاماراتيين و287 لمواطنين كويتيين والوزير يقول لم يتلقى خطابا بهذا الشأن من الشركة.

- وزير التربية وزير التعليم د. بدر العيسى: فيما يتعلق بالشهادات الوهمية لنيوز ويك - فقد طلعنا 260 اسما يعملون في القطاع الخاص بحدود 90 % وأحلناهم الى النيابة ولا احد منهم يعمل في جامعة الكويت وكلهم في القطاع الخاص.

- سلطان اللغيصم: محافظة الجهراء تعاني من نقص شديد من هذه الخدمات المتعلقة في فتح افرع للمعاهد التدريبية ووافانا الوزير بأن خطة التعليم المستقبلية هي انشاء معهد متخصصة ومجمع مهم وحيوي ولكن للاسف الوعود هذه تدل على ضعف الاداء الحكومي ولماذا المشروع يستغرق 6

التتمة ص09

الهاجري: لن نقبل المساس بحقوق موظفي القطاع النفطي

حذر النائب ماضي الهاجري من المساس بحقوق ومكتسبات العاملين بالقطاع النفطي مشددا على عدم المساومة بحقوقهم سواء رواتبهم او مميزاتهم او بدلاتهم أو حتى رواتبهم الأساسية .

ورفض الهاجري في تصريح صحافي أن يطلب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح خلال لقائه مع النقابات والعاملين في القطاع النفطي أن يقبلوا بتطبيق البديل الاستراتيجي وإلا سوف يفرض عليهم 11 مطلبا منها خصخصة القطاع وهذا ما لن نقبله جملة وتفصيلا، مخاطبا الوزير الصالح بقوله: لن نقبل بمخطط بيع المورد الوحيد لاقتصاد الدولة من خلال خصخصة القطاع النفطي ولن نسمح لك بجعل جميع العاملين كبش فداء لهذا المخطط.

وأضاف : يا معالي الوزير لا أحد يورطك ويضعك في موقف لا تحسد عليه وقد تكون في موعد مع نهايتك السياسية فلن نقبل المساس بالعاملين في هذا القطاع الحيوي المهم لافتا إلى أن تطبيق البديل عليهم سيجمد رواتبهم وجميع امتيازاتهم حتى سن التقاعد وهذا نكران وجحود للعاملين في القطاع لا يمكن القبول به.

وزير المالية: ورقة الإصلاح الاقتصادي لا يمكن تنفيذها من دون تعاون المجلس

عبدالصمد: لماذا تبيع الحكومة الشركات الرابحة؟

الزلزلة: يجب تصحيح أوضاع مؤسسة الخطوط الكويتية ومتابعة قضية المناصب القيادية

العوضي: تم إصدار 1273 شهادة مزورة لإماراتيين و287 لموظفين كويتيين

وزير التربية: كشفنا عن 260 اسما من أصحاب الشهادات الوهمية وأحلناهم للنيابة وكلهم يعملون في القطاع الخاص

إرجاء طلب تشكيل لجنة تحقيق في تعيينات الجمارك والنفط أسبوعين

تتمة المنشور ص08

سنوات فمن المفترض ان مثل هذا المشروع الحيوي يتم الانتهاء منه في سنتين.

- وزير التربية: نحن مهتمون في هذه القضية ونحن تقدمنا لمشروع قانون للجنة التعليمية نطلب فيه فتح افرع للجامعة والمعهد التطبيقي في جميع محافظة الكويت.

- سعود الحريجي: اجابات الوزير لم تكن مقنعة بخصوص بعض الشكاوى الخاصة بأفرع البلدية نريد معالجة من مكتب للاسراع في الاسئلة وادراجها ضمن جدول الاعمال لان مجمل الاسئلة هذه قديمة.

ترفع الجلسة نصف ساعة للصلاة.

استأنف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الساعة 12.55 ظهرا.

الحصانة

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي في القضية 2016/10 حصر أمن دولة والثاني في القضية رقم 2016/32 بالإساءة الى القضاة في قضية خلية العبدلي والآخر بشأن التصريحات المتكررة والمسيئة الى المملكة العربية السعودية.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على التصويت مباشرة؟

22 من 34 (موافقة)

سنذهب الى التصويت مباشرة.

وتلا الرئيس طلبا بالتصويت نداء بالاسم هل يوافق المجلس؟ (موافقة عامة)

- عبدالله المعيوف: هي لا تعتبر فقط رفع حصانة بل الآخ عبدالحميد دشتي أساء الى المجلس.

- حمدان العازمي: عبدالحميد أجج الشارع الكويتي ويفترض ان يكون النداء بالاسم.

- حمود الحمدان: المقصود كان أن الرجل تمادى والآن تكلم عن السعودية والبحرين.

- روضان الروضان: الحكومة طلبت رفع الحصانة وأتى كتاب من النائب العام واللجنة أصدرت تقريرها والآن نصوت عليه ولا تملك الحكومة سحب الجنسية فهو كويتي بالتأسيس.

- د. علي العمير: نحن نعمل وفق الدستور والقانون ولا نملك إلا أن نسير وفقهما ورفعنا طلب رفع الحصانة الى المجلس ونحن سنصوت مع رفع الحصانة.

- عادل الخرافي: كان المفروض اليوم نحكي.

- الرئيس مرزوق الغانم: الأمر واضح والمجلس قام بدوره وأصدر بيانات والآن نصوت ولا أحد يصور أن الحكومة مقصرة أو المجلس مقصر.

- حمود الحمدان: الان مصرح الآن في جنيف منذ 4 أيام والحكومة تتحرك بعد فترة.

- مبارك الحريص (عن المقرر): طلب رفع الحصانة عن دشتي في 2016/10 حق أمن الدولة حيث أساء الى المملكة العربية السعودية في قناة إخبارية ووفق قانون الجزاء يحاسب بالسجن 3 سنوات. الواقعة هي مداخلة على قناة الاخبارية السورية وتضمنت العبارات الى تحمل تطاولات وإساءة الى المملكة وأدى الى توتر بين البلدين قد يكون الى قطع العلاقات بين البلدين.

- الرئيس مرزوق الغانم: يجري التصويت والموافق موافق على رفع الحصانة والعكس.

وجرى التصويت وكانت النتيجة كالتالي:

موافقون 38 وغير موافقين 5 والحضور 43.

اذا ترفع الحصانة عن النائب دشتي ويبلغ القرار الى وزير العدل فيما يخص الإساءة الى المملكة العربية السعودية.

القضية رقم 2016/32 بشأن الإساءة الي القضاة في قضية خلية العبدلي فهو نشر في تغريدة على حسابه الخاص يسيء الى القضاة ووافقت اللجنة بإجماع اعضائها الحاضرين. وجرى التصويت برفع الأيدي وكانت النتيجة:

موافقون 39 والحضور 44.

اذا موافقة على رفع الحصانة.

- علي الخميس: من الضروري على النواب أن يعلموا ماذا قال عن السلطة القضائية.

- سعدون حماد: اليوم رفعنا الحصانة عن دشتي.

- الشيخ محمد العبدالله: ما قد يثار من عدم وضوح الاجراءات نطلب من معاليكم اعادة التصويت حتى يقطع أي دابر بعد ذلك.

وجرى اعادة التصويت على رفع الحصانة عن دشتي في الاساءة الى السعودية وكانت النتيجة:

موافقون 41 وغير موافقين 5 والحضور 46.

اذا موافقة على رقع الحصانة

- فيصل الكندري: أحترم المادة 50 من الدستور ونقدر القضاء العادل نتوجه الى القضاء بسرعة البت في الحكم في قضية عبدالحميد دشتي.

التصويت على توصيات البدون

انتقل المجلس إلى التصويت على التوصيات المقدمة من الأعضاء وجاءت التوصيات كالتالي:

الاخ الكريم رئيس مجلس الامة الموقر

تحية وبعد

نتقدم للمجلس الموقر بالتوصيات التالية بخصوص موضوع غير محددي الجنسية لإحالتها للحكومة الموقرة وهي:

1 - تجنيس المستحقين منهم خاصة أبناء الشهداء وأبناء أقارب الكويتيين وأبناء العسكريين وحملة إحصاء 1965.

2 - صرف البطاقة الأمنية لمن لم يشملهم التجنيس حسبما

التتمة ص10

عادل الخرافي

الشيخ محمد العبدالله

تصويت نيابي على حصانة دشتي بشأن إساءته للقضاة

اللغيصم: محافظة الجهراء تعاني من نقص شديد في المعاهد التدريبية

الحريجي: إجابات الوزير لم تكن مقنعة بخصوص بعض الشكاوى الخاصة بأفرع البلدية

العمر: أميرنا قائد الإنسانية ويجب أن تلتفت الحكومة للحالات الإنسانية للبدون

أبل: اتفقنا مع الحكومة للانتهاء من قانون تعيين القيادات

إقرار قانون حقوق المسنين في مداولتيه الأولى والثانية

تتمة المنشور ص09

ورد في البند (1) من غير محددي الجنسية مما يخولهم للحصول على كافة حقوقهم الإنسانية والاجتماعية الأساسية.

3 - إعطائهم الأولوية في التعيين في المؤسسات العسكرية والحكومية والقطاع الخاص بعد الكويتيين.

4 - إعادة النظر في القيود الأمنية الموجودة واقتصارها على الفرد نفسه وعدم تحميله أي قيود أمنية موجودة على أحد أفراد أسرته أو أقاربه.

5 - حق الحصول على شهادة الميلاد أو الوفاة.

6 - حق التسهيل للحصول علي عقود الزواج أو الطلاق والمصادقة على وثائق الوصايا والإرث.

7 - حق الحصول على رخص قيادة السيارات وفقا للنظم المتبعة.

8 - حق التعليم والرعاية الصحية وحقوق الاعاقة.

وتكليف الحكومة موافاة المجلس بتقرير بشأن ما تم التنفيذ خلال ثلاثة أشهر.

- روضان الروضان: التوصيات موجبة ولفت نظري تجنيس أقارب الكويتيين فهي توصية غير منطقية فمثلا ابن خالته مصري فهل تجنسه؟

- عسكر العنزي: نحن نتكلم عن فئة غير محددي الجنسية فقط.

- الشيخ محمد العبدالله: فيما يخص طلب المناقشة هذا فالحكومة تؤكد أن هذه القضية على رأس أولوياتنا ونسعى ونعمل من أجل توفير الامكانات المتاحة من أجل سرعة الحل إلا أن التوصيات يصعب على الحكومة الموافقة عليها خشية من عدم التنفيذ. واذا تم التصويت عليها فسوف نمتنع او نرفض التصويت ما لم يتم تعديلها.

جمال العمر: من يستحق التجنيس فليجنس لكن أميرنا قائد العمل الانساني واذا كانت هناك اجراءات فنعم ولكن يجب ان تلفت الحكومة للحالات الانسانية.

- الشيخ محمد العبدالله: التوصيات التي قرئت من قبل الأمين العام من الصعب تنفيذها لاننا ملتزمون بتنفيذ التوصيات التي نصوت عليها بالموافقة.

واجرى المجلس التصويت على توصيات غير محددي الجنسية

الحضور: 33

موافقة: 28

غير موافقة: 0

موافقة على التوصيات وتتحول الى الحكومة.

ووافق المجلس على طلب مناقشة قانون المسنين ووافق على احالة الخطاب الاميري الى الحكومة مباشرة.

اما مخصصات العلاج بالخارج فسيكون في جلسة اليوم وتلا الأمين العام طلب تشكيل لجنة تحقيق بخصوص التعيينات التي تمت مؤخرا في الادارة العامة للجمارك.

- وزير المالية: ومن المادة 76 للائحة نطلب التأجيل اسبوعين.

- الغانم: ومن الدستور يتم التأجيل للحكومة اسبوعين.

- جمال العمر: نرجو من الزملاء رفع قانون القيادات حتى لا نقع في هذه المشاكل.

- خليل عبدالله: نحن في لجنة تنمية الموارد حددنا بأن قانون القيادات والبديل الاستراتيجي من اولويات اللجنة واتفقنا مع الحكومة باجتماع قريب للانتهاء من قانون تعيين القيادات لانه ذو اهمية كبيرة.

وتلا الامين العام طلبا بتشكيل لجنة تحقيق حول مخالفات وتجاوزات وتعيينات شركة نفط الكويت.

- وزير المالية: الحكومة تطلب تأجيلا اسبوعين وفقا للمادة 76 من اللائحة الداخلية.

- الغانم: يستجاب لطلب الحكومة.

- فيصل الكندري: نريد تعاونا من الحكومة هذا غير معقول.

- وزير المالية: التعاون تنظمه اللائحة لان هذا البند غير مدرج في جدول الاعمال وديوان المحاسبة يكشف الكثير من التجاوزات ونحن والمجلس متعاونون ومن اللائحة والدستور.

- يوسف الزلزلة: هناك احداث جسام في القطاع النفطي يجب ان تعالج وارجو ألا ترفض الحكومة هذا الطلب.

وتلا الأمين العام طلبا بمناقشة تحقيق التجاوزات في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم وتقديمه على ما سواه.

- يوسف الزلزلة: نريد تأجيل المقترحات للجلسات المقبلة والدخول في مناقشة قانون المسنين الذي اخذت موافقة المجلس عليه.

- عبدالله المعيوف: هذا الموضوع مهم ونريد الاطلاع على التقرير حتى نعطيه حقه الكامل ونريد مناقشته مستقبلا كي يتم محاسبة الفاسدين.

- يوسف الزلزلة: سنضع هذا التقرير في بند الجلسة المقبلة

- الغانم: نحن مصوتون وستلتزم بالتصويت.

وانتقل المجلس الى مناقشة قانون حقوق المسنين والرعاية الاجتماعية لهم.

- مقرر اللجنة الصحية سعدون حماد: وصلتنا تعديلات من الحكومة بشأن هذا القانون وايضا هناك تعديلات من بعض الزملاء مجموع هذه التعديلات 4.

ووافق المجلس على التعديلات المقدمة.

- وزيرة الشؤون الصبيح: هناك خطأ مطبعي في المادة 10.

- حماد: تم تصحيح الخطأ.

وانتقل المجلس للتصويت على القانون مداولة اولى: تصويت نداء بالاسم.

الحضور 47

موافقة: 47

غير موافقة: 0

ووافق المجلس على التصويت مداولة ثانية على المشروع بقانون والاستثناء من المادة 104 من اللائحة الداخلية بتصويت واحد.

الحضور: 46

موافقة: 46

غير موافقة:0

موافقة ويحال إلى الحكومة.

ترفع الجلسة الى الساعة 9 صباح الغد.

التتمة ص11

الوزير يعقوب الصانع مع النائب علي الخميس

د. يوسف الزلزلة

خليل أبل

الكندري: نريد تعاونا مع الحكومة فهذا غير معقول

الزلزلة: هناك أحداث جسام في القطاع النفطي يجب معالجتها

المعيوف: نريد مناقشة تقرير التجاوزات في مكتب الاستثمار بلندن لمحاسبة الفاسدين

حماد: هناك 4 تعديلات على قانون حقوق المسنين

وزيرة الشؤون: هناك خطأ مطبعي في المادة 10 من قانون المسنين

مخصص شهري وعلاج بالخارج على نفقة الدولة للمسنين

تتمة المنشور ص10

أقر مجلس الأمس المداولة الثانية للمشروع بقانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين وأحاله على الحكومة وفيما يلي نص القانون بعد تعديله:

مادة 1: في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها:

- المسن: كل مواطن كويتي بلغ من العمر خمسا وستين 65 سنة.

- المسن العجوز: كل مسن غير قادر على ان يؤمن لنفسه كليا او جزئيا ما يؤمنه الشخص العادي من ضروريات الحياة الطبيعية نتيجة قصور في قدراته المالية والبدنية او العقلية او النفسية.

- الاسرة: أقارب المسن وتشمل:

- الزوج او الزوجة.

- الاولاد.

- اولاد الاولاد.

-الاشقاء.

- الوزارة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

- الوزير: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

- المشرف: موظف في الوزارة يختص بالاشراف على الجهات والافراد في شأن توفير الخدمات والاحتياجات وفقا للقانون.

- رعاية المسن: القيام بالخدمات اللازمة لتلبية الحاجات الاساسية المادية والمعنوية للمسن.

- دار رعاية المسن: اي منشأة عامة او خاصة مرخص لها من قبل الوزارة بايواء المسنين او رعايتهم او تقديم الخدمات لهم.

- بطاقة المسن: مستند رسمي يصدر عن الوزارة ان حامله يستحق الخدمات المقدمة للمسن والمسن المعوز وانه من الخاضعين لاحكام هذا القانون.

- الرعاية النهارية: احد نظم الرعاية الحديثة بحيث يستفيد المسن من الخدمات والبرامج والانشطة المعدة لهم على مدار اليوم في مراكز الخدمة ثم يعودون في نهايته الى اسرهم.

- المحكمة المختصة: محكمة الاسرة.

مادة 2: للمسن الحق في العلاج خارج الدولة على نفقتها متى تطلبت حالته الصحية ذلك طبقا لشروط العلاج في الخارج المحددة من وزارة الصحة.

مادة3: يستحق المسن المعوز غير المقيم في إحدى دور الرعاية العامة مخصصا شهريا وبدل خادم وممرض لضمان معيشة لائقة له.

وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط استحقاق المخصص الشهري والبدلين المشار اليهما.

مادة 4 : يعفى المسن المعوز من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة ومن أداء جميع الرسوم مقابل الخدمات العامة كما تعفى الادوات والاجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السنة من الرسوم الجمركية.

مادة 5: تتخذ الحكومة جميع التدابير والاجراءات التي تكفل للمسنين مباشرة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية.

مادة 6: تعمل الحكومة على دمج المسنين في المجتمع حسب قدراتهم وحالتهم الصحية والنفسية وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تكفل تحقيق ذلك.

مادة 7: تلتزم الحكومة بتوفير واعداد وتجهيز وادارة دور رعاية المسنين العامة وتزويدها بذوي الخبرة والكفاءة من المتخصصين في جميع المجالات التي تتطلبها رعاية المسن وذلك بما يتلائم احتياجات هذه الشريحة من المجتمع.

تشجع الحكومة القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية من الاندية وجمعيات النفع العامة لاقامة وادارة دور رعاية المسنين الخاصة وانشطتها وتقديم العون للأسر القائمة على رعاية المسنين.

وتحدد اللائحة التنفيذية آليات دعم القطاع الخاص واوجه المعونة المقدمة للأسر القائمة على رعاية المسنين واجراءات وشروط وضوابط منح التراخيص لانشاء دور رعاية المسنين الخاصة وشروط وأسعار الاقامة وخدمات الرعاية فيها.

مادة 9: تلتزم الحكومة بتخصيص أماكن للمسنين بالاندية ومراكز الانشطة الرياضية والثقافية والدينية والترفيهية وفقا للمواصفات الخاصة بالمسنين وتوفير المتخصصين من ذوي الخبرة والكفاءة واقامة ديوان للمسنين في كل محافظة في من محافظات الدولة وان تخضع لإشراف الوزارة.

مادة 10: تلتزم الجهات الحكومية المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استفادة المسنين من الخدمات العامة والتي منها:

أ- توفير واعطاء الاولوية للمسنين في الخدمات العلاجية والوقائية والارشادية بالمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية.

ب- توفير عدد كاف من مراكز الخدمة المتنقلة والرعاية النهارية للمسن في جميع مناطق الكويت.

ج- توفير وتخصيص مواقف لمركبات المسنين في المرافق العامة ودور العبادة ودور الترفيه ومداخل الاسواق ومواقف السيارات وغيرها من المرافق التي يرتادها المسنون.

د- منح المسنين الاولوية في انجاز معاملاتهم في مؤسسات الدولة المختلفة.

هـ- توفير تجهيزات خاصعة في وسائل النقل العام لمراعاة المسنين وفقا لما تنظمه اللائحة التنفيذية.

مادة 11: لا يجوتز قبول المسنين بدور رعاية المسنين العامة او الخاصة او ابقاؤهم بها بدون رضاهم ويتم قبول المسن وخروجه بطلب منه او من ممثله القانوني او من الوزاراة عند الاقتضاء.

مادة 12: تخضع دور رعاية المسنين العامة والخاصة للرقابة الفنية ولاصحية من قبل كل من الوزارة ووزارة الصحة.

مادة 13: للمسنين الفاقدين لاسرهم او الذين يعجزون او تعجز اسرهم عن تدبير سكن لهم او الذين يعجزون عن رعاية انفسهم وتعجز اسرهم عن رعايتهم الاولوية في الرعاية بدور رعاية المسنين العامة.

ويعفى المسنون المعوزون الذين ينتفعون بالاقامة بدور رعاية المسنين العامة من اداء تكاليف هذه الخدمات.

مادة 14: تتكاتف الاسرة في رعاية مسنيها وتوفير احتياجاتهم الضرورية ويتولاها كل من الزوج او الزوجة بحسب الاحوال طالما كان قادرا على ادائها فاذا لم تتوافر هذه الرعاية يكلف بها قانونا احد الاقارب المقيمين في الكويت ممن يقدر على القيام بمسؤولية رعاية المسن والمحافظة عليه والاشراف على شؤونه الحياتية وذلك في الترتيب التالي: الاولاد ثم اولاد الاولاد ثم الاشقاء فاذا تعدد افراد الفئة اختاروا من بينهم من يتولى رعاية المسن مع اخطار المشرف بذلك.

وفي حالة عدم الاتفاق عدم تقدم احد من الفئة اختاروا من بينهم من يتولى رعاية المسن مع اخطار المشرف بذلك. وفي حالة عدم الاتفاق أو عدم تقدم احد من الفئة التالية لتولي الرعاية ترفع الوزارة الامر الى المحكمة المختصة لتكليف احد الاقارب المشار اليهم او من غيرهم لرعاية المسن.

وتكون نفقات الرعاية من اموال المسن اذا كان لديه مال كاف لذلك فاذا لم يكن لديه مال كاف وطلب المكلف بالرعاية الحصول على تكاليفها تحملها الاولاد ثم اولاد الاولاد ثم الاشقاء وذلك وفقا لما يقدره لها ونصيب كل منهم فيها فاذا لم يتفقوا رفعت الوزارة الامر الى المحكمة المختصة لتقدر قيمة هذه التكاليف ومن يلزم بها.

واذا كان من ورد ذكرهم في الفقرة السابقة غير قادرين على تحمل نفقات الرعاية او كان المكلف برعاية المسن المعوز من غيرهم تدفع الوزارة مكافأة مالية للمكلف نظير هذه الرعاية وذلك دون اخلال بحكم المادة 3. وتحدد المكافأة وشروط وضوابط استحقاقها بقرار يصدر عن الوزير.

مادة 15 : لا يخل تطبيق احكام هذا القانون بالحقوق والامتيازات المقررة للمسن في قوانين المساعدات العامة وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والاحوال الشخصية المشار اليها او اي قانون اخر ويراعى ذلك عند تقدير المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة في المادة 14 من هذا القانون.

مادة 16: للوزارة بناء على طلب المشرف المختص ان تطلب من المحكمة تغيير المكلف بالرعاية او احالة المسن الى احدى دور الرعاية التابعة لها كلما دعت الحاجة الى ذلك.

مادة 17: على الشخص المكلف برعاية المسن اخطار المشرف في حالة مرض المسن المشمول بالرعاية او وفاته وكذلك في حالة تبديل مسكنه او غيابه عن المسكن وعن كل طارئ آخر يطرأ عليه.

مادة 18: تختص محكمة الاسرة بالفصل بصفة مستعجلة في الطلبات التي تقدم لها وفقا للمادتين 14 و16 من هذا القانون بأمر على عريضة ويجوز التظلم من قرار المحكمة خلال اسبوع من تاريخ صدوره.

مادة 19: مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها اي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ألف دينار كويتي او باحدى هاتين العقوبتين كل من كلف برعاية احد المسنين وامتنع عن القيام بفعل مما تقتضيه واجبات الرعاية وترتب على ذلك الحاق ضرر بالمسن اما اذا نشأ عن ذلك وفاة الشخص المسن تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين اذا كان الضرر نتيجة اهمال المكلف اما اذا نشأ عن ذلك وفاة المسن فتكون العقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة لاتزيد على ألفي دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

مادة 20: مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها اي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على ألف دينار كويتي او باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل بطاقة المسن دون ان يكون له الحق في ذلك.

مادة 21: مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تزيد على مئة دينار كل من استخدم مواقف المركبات الخاصة بالمسنين من دون وجه حق.

وفي حالة العود للمحكمة ان تأمر بسحب رخصة القيادة لمدة لا تتجتاوز شهرا.

مادة 22: يصدر الوزير قرارا بالموظفين الذين لهم حق ضبط الجرائم التي تقع بمخالفة احكام هذا القانون وتحرير المحاضر بشأنها.

مادة 23: يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها بما لا يعارض مع احكام هذا القانون حتى يتم تعديلها او الغاؤها.

مادة 24: يلغى القانون رقم 11 لسنة 2007 المشار اليه كما يلغى كل نص يعارض مع احكام هذا القانون.

مادة 25: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هند الصبيح

الصبيح: قانون المسنين يمنح كبار السن مميزات في العلاج

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان قانون رعاية المسنين يعطي للمسن العديد من المميزات.

وأضافت الوزيرة في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة مجلس الأمة العادية أمس ان قانون رعاية المسنين قانون قديم والمجلس وافق على عدد من التعديلات الواردة عليه والتي تعطي مميزات لكبير السن سواء في مواقف السيارات أو العلاج.

وذكرت أن الوزارة ستقوم بتطبيق القانون بعد إصدار لائحته التنفيذية متقدمة بالشكر لأعضاء لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية على مناقشتهم ودراستهم هذا القانون.

المجلس وافق على 22 طلبا ورفض 34

56 طلبا لرفع الحصانة في الفصل الرابع عشر

بنظر المجلس طلبين برفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في جلسة أمس يرتفع عدد الطلبات برفع الحصانة في الفصل التشريعي الرابع عشر حتى الان الى 56 طلبا عن 12 نائبا من بينهم النائبة السابقة معصومة المبارك قبل ان تقضي المحكمة الدستورية بإبطال عضويتها وايضا النائبة المستقيلة صفاء الهاشم ومن تلك الطلبات 26 طلبا في دور الانعقاد الثاني و24 طلبا في الثالث و6 في دور الانعقاد الرابع وتنوعت القضايا المرفوعة ما بين جنح صحافة وحصر العاصمة وجنح مباحث وتصدرت قضايا حصر العاصمة الترتيب الاول بـ 14 طلبا ثم قضايا جنح صحافة بـ 12 طلبا ثم قضايا جنح مباحث بـ 7 طلبات ثم قضايا جنح مرئي ومسموع بـ 6 طلبات ثم بطلبين لكل من قضايا جنح الصالحية وجنح الفردوس وجنح مستأنفة وأمن دولة ووافق المجلس على رفع الحصانة في 22 طلبا ولم يوافق على رفعها في 34 طلبا وكان النائب الراحل نبيل الفضل اكثر النواب الذين قدمت في حقهم طلبات رفع الحصانة بـ 22 طلبا يليه النائب عبدالحميد دشتي بـ 12 طلبات ثم النائبان فيصل الدويسان وسعدون حماد بـ 5 طلبات لكل منهما.

حصانة عاشور

في جلسة 1 ديسمبر 2015 قرر المجلس رفع طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن السيد العضو صالح عاشور في القضية رقم (810/ 2015) حصر حولي والمقيدة برقم 31/ 2015 جنح ميدان حولي من جدول الاعمال وذلك لتنازل الشاكي عن شكواه بناء على رسالة واردة أثناء الجلسة من وزير العدل والاوقاف يعقوب الصانع.

طلبات رفع الحصانة في الفصل التشريع الرابع عشر

النائب	عدد الطلبات	قرار المجلس: موافقة	قرار المجلس: رفض	القضايا المطلوب رفع الحصانة فيها
نبيل الفضل (المرحوم)	22	10	12	6 جنح مباحث و 4 جنح صحافة و2 حصر العاصمة و2 جنح مستأنفة و 2 مرئي ومسموع و1 جنح الصالحية و1 حصر نيابة الفروانية و1 جنح كيفان و1 جنح الفروانية و1 حصر قضائي
عبد الحميد دشتي	12	5	7	6 حصر العاصمة و2 جنح امن الدولة و1 حصر نيابة سوق المال و 1 جنح صحافة و 1 جنح الفحيحيل و1 حصر تنفيذي
فيصل الدويسان	5	1	4	3 جنح صحافة و1 جنح الصالحية و1 مرئي ومسموع
سعدون حماد	5	1	4	2 جنح صحافة و2 حصر العاصمة و1 جنح مرئي ومسموع
صفاء الهاشم (المستقيل)	3	3	-	2 جنح مرئي ومسموع ، 1 حصر العاصمة
حمدان العازمي	2	-	2	2 حصر العاصمة
عبدالله المعيوف	2	-	2	2 جنح صحافة
محمد طنا	1	-	1	جنح الواحة
حمد الهرشاني	1	-	1	1 جنح صحافة
محمد البراك	1	-	1	1 جنح الفروانية
د.معصومة المبارك (بطلان عضوية)	1	1	-	1جنح صحافة
عيسى الكندري (وزير المواصلات)	1	1	-	1جنح صحافة
الاجمالي	56	22	34	14 حصر العاصمة و 13 جنح صحافة و 7 جنح مباحث و 6 جنح مرئي ومسموع و 2 جنح مستأنفة و 2 جنح الصالحية و2 أمن دولة و12 باقي القضايا

رفع الحصانة عن دشتي (الإساءة إلى السعودية)

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري		✓	
2	أحمد الجسار	✓		
3	أحمد القضيبي	✓		
4	أحمد مطيع	✓		
5	أنس الصالح	✓		
6	بدر العيسى			
7	جابر المبارك			
8	جمال العمر	✓		
9	حمدان العازمي	✓		
10	حمد الهرشاني	✓		
11	حمود الحمدان	✓		
12	خالد الجراح			
13	خلف دميثير			
14	خليل الصالح		✓	
15	خليل أبل		✓	
16	راكان النصف	✓		
17	روضان الروضان	✓		
18	سعد الخنفور	✓		
19	سعدون حماد	✓		
20	سعود الحريجي	✓		
21	سلطان الشمري	✓		
22	سلمان الحمود			
23	سيف العازمي			
24	صالح عاشور			
25	صباح الخالد			
26	طلال السهلي	✓		
27	عادل الخرافي	✓		
28	عبدالحميد دشتي			
29	عبدالرحمن الجيران	✓		
30	عبدالله التميمي		✓	
31	عبدالله الطريجي	✓		
32	عبدالله العدواني	✓		

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
33	عبدالله المعيوف	✓		
34	عدنان عبدالصمد		✓	
35	عسكر العنزي	✓		
36	علي العبيدي			
37	علي العمير	✓		
38	علي الخميس	✓		
39	عودة الرويعي	✓		
40	عيسى الكندري	✓		
41	فارس العتيبي	✓		
42	فيصل الدويسان			
43	فيصل الشايع			
44	فيصل الكندري	✓		
45	كامل العوضي	✓		
46	ماجد موسى	✓		
47	ماضي الهاجري	✓		
48	مبارك الخرينج	✓		
49	مبارك الحريص	✓		
50	محمد الخالد			
51	محمد طنا	✓		
52	محمد العبدالله	✓		
53	محمد الهدية	✓		
54	محمد الرشيدي	✓		
55	محمد الجبري	✓		
56	محمد الحويلة	✓		
57	مرزوق الغانم	✓		
58	منصور الظفيري	✓		
59	هند الصبيح	✓		
60	ياسر أبل			
61	يعقوب الصانع			
62	يوسف الزلزلة			
63	يوسف العلي	✓		
	النتيجة	41	5	-

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

ضعف الرقابة الداخلية على تحصيل الإيرادات المستحقة لوزارة العدل

في الحلقة السابعة من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر «الدستور» بيانات الحساب الختامي لوزارة العدل والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف بالوزارة وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

قصر العدل

الوزارة لم تلتزم بعرض موضوع عقد فتح حسابات مصرفية للإدارة العامة للتنفيذ على ديوان المحاسبة

استمرار عدم الصرف على بعض مشروعات خطة التنمية وتدني الصرف على البعض الآخر

تحميل ميزانية الوزارة بقيمة إيجارية عالية بمنطة الدوحة دون الاستغلال الأمثل للمساحة المستأجرة

الوزارة لم تتخذ الإجراءات الكفيلة لتحصيل العديد من المبالغ المقيدة كمبالغ تحت التحصيل

وزارة العدل

اورد ديوان المحاسبة اهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لهذه البيانات ولحسابات وسجلات وشؤون التوظف لوزارة العدل وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014 حيث بلغت المصروفات 180.768.680 مليون د.ك فيما بلغت الإيرادات 39.427.000 مليون دينار.

أولا : الحساب الختامي

يتضح من بيانات الحساب الختامي ما يلي:

زيادة الايرادات المحصلة للسنة المالية 2015/2014 عن المقدر بما جملته 7.373.245.000 د.ك وبنسبة 18.7 %.

وزيادة الايرادات المحصلة خلال السنة المالية 2015/2014 عن السنتين الماليتين 2013/2012 و 2014/2013 وبنسبة 29.6 % و 10.5 % على التوالي وبلغ الوفر بالمصروفات الفعلية للسنة المالية 2015/2014 عن المعتمد ما جملته 4.149.623.000 د.ك وبنسبة 2.3 % وزيادة مصروفات السنة المالية 2014/2014 عن مصروفات السنتين الماليتين 2013/2012 و 2014/2013 وبنسبة 12.0 % و 4.1 على التوالي.

ثانيا: فحص ومراجعة الحسابات وسجلات الوزارة

- مآخذ شابت ايرادات الغرامات الجزائية ومنها استمرار عدم قيام الوزارة بتحصيل ما قيمته 16.599.460.000 د.ك عن الغرامات الصادر بشأنها احكام قضائية في الدعاوى الجزائية والتي قد تتعرض للسقوط بالتقادم وفقا لاحكام القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية حيث افادت الوزارة بأن رئيس فريق عمل تحصيل الغرامات المشكل بموجب القرار الوزاري رقم 65 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 2015/2/3 برئاسة مدير نيابة التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي افاد بموجب كتابه رقم 9283 بأن فريق العمل وضع خطة تكفل سرعة تحصيل الغرامات التي تؤول الى الخزانة العامة ويعكف في هذه المرحلة على اصدار توصيات عدة ناجحة لكنها تحتاج بطبيعتها الى فترة من الزمن حتى تؤتي ثمارها على ارض الواقع وسوف يتم الافادة بالمستندات والاحصاءات المطلوبة بشكل مفصل عقب انتهاء اعمال هذه المرحلة وظهور نتائجها في القريب العاجل.

- استمرار عدم إحكام الرقابة على مستحقات الوزارة غير المحصلة من الاحكام الجزائية وذلك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية ومن مظاهر ذلك عدم قيام الوزارة بإثبات جميع مستحقاتها عن الايرادات غير المحصلة من الغرامات والاحكام الجزائية بحساب الديون المستحقة للحكومة حيث وأفادت الوزارة بانه تم اعداد البرامج الخاصة باحكام الغرامات الجزائية الغيابية حيث تضمنت 5 شاشات على نظام المعلومات القضائية وذلك حتى يمكن للوزارة تسجيلها بالسجلات ومتابعتها وتم التسجيل بالسجلات اعتبارا من 2015/7/1 عن الرصيد المنتهي بتاريخ 2015/6/30.

- تأخر الوزارة في تحصيل قيمة الغرامات الصادر بشأنها احكام نهائية بلغت جملتها 3.586.997.000 د.ك لعدد 66099 حكم حتى مرور فترة تقادمها القانوني واقيام ادارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية باستبعاها من المستحقات.

- ضعف الرقابة الداخلية على تحصيل الايرادات المستحقة للوزارة والبالغ جملتها 14.0743.087.000 د.ك بموجب الاحكام القضائية النهائية التنفيذيات ومنها استمرار عدم قيام الوزارة بإصدار اوامر تقدير رسوم من التنفيذيات الصادر بها حكم قضائي والبالغ جملتها 3.994.277.000 د.ك عن الفترة من 1999/1/1 وحتى 2014/12/31 بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية ما قد يعرضها للسقوط بالتقادم الخمسي وفقا لاحكام المادة رقم 441 من المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني.

وافادت الوزارة بان ادارة الرسوم القضائية تأخذ بالاعتبار ملاحظة الديوان حيث تم اصدار العديد من المطالبات القضائية حيث بلغ عدد اوامر تقدير الرسوم التي تم اصدارها خلال عام 2014 عدد 12604 أوامر تقدير رسوم بمبلغ 7.503.845.000 د.ك علما بانه بلغ حجم الاصدار عام 2012 عدد 4030 امر كما بلغ حجم الاصدار عام 2013 عدد 8503 أوامر.

- استمرار عدم قيام الوزارة بتحصيل الايرادات المستحقة عن اوامر تقدير الرسوم القضائية الصادرة عن الاحكام القضائية النهائية والبالغ جملتها 10.748.810.000 د.ك عن الفترة من 1999/1/1 وحتى 2014/912/31 بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية والتي قد تتعرض للسقوط بالتقادم وفقا لاحكام المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 باصدار القانون المدني.

- عدم قيام الوزارة بتحصيل ما جملته 279.727.000 د.ك قيمة الغرامات غير المسددة عن الاحكام القضائية النهائية في الفترة من 1999/1/1 حتى 2014/12/31 والتي قد تتعرض للتقادم. وافادت الوزارة بأن المقارنة الاحصائية توضح قيام ادارة الرسوم القضائية باتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحصيل قيمة الغرامات غير المسددة وانه سيتم التعاون مستقبلا مع الادارة العامة للتنفيذ نحو تحصيل قيمة الغرامات غير المسددة حيث ان الادارة بصدد اتخاذ العديد من الاجراءات التنفيذية حفاظا على المال العام.

- مآخذ شابت التعاقد مع البنوك المحلية ومن بينها عدم التزام الوزارة بعرض موضوع عقد فتح حسابات مصرفية للادارة العامة للتنفيذ وفروعها لدى أحد البنوك المحلية على الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة بالمخالفة لاحكام المادتين 13 و14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته والتعميم رقم 3 لسنة 1999 بشأن تجديد العقود.

- إبرام عقد جديد مع نفس البنك بتاريخ 2015/3/4 لمدة ثلاث سنوات من دون الحصول على موافقات الجهات الرقابية.

4 - عدم الرجوع على مقاول العقد رقم (و ع/1-2012/2011) بشأن إنشاء وتنفيد وتشغيل وصيانة مشروع مجمع النيابة العامة التابع لوزارة العدل بالتعويضات البالغة 5.905.437/000 د.ك والناتجة عن إلغاء العقد. وأفادت الوزارة بأنها قامت برفع الدعوى رقم (2014/833 إداري/3) بطلب التعويض عن الأضرار التي أصابتها نتيجة إخلال الشركة المدعية بالتزاماتها التعاقدية.

5 - استمرار ضعف القدرات التنفيذية لدى الوزارة في تنفيذ المشاريع الإنشائية المدرجة بخطة التنمية الأمر الذي ترتب عليه عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها منذ إدراج الاعتمادات المالية لها في الميزانية. وأفادت الوزارة بأنها قامت بسحب مشروع مجمع النيابة العامة من المقاول وإلغاء

التتمة ص14

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

الوزارة لم تتخذ إجراءات قانونية بحق بعض موظفيها المنقطعين عن العمل

تتمة المنشور ص13

العقد لتأخر المقاول عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وتم إنهاء إجراءات ترسية المناقصة على ثاني أقل الأسعار وباشر المقاول الجديد أعماله بتاريخ 2015/3/1 وبالنسبة لمشروع نادي القضاة فإن التأخر نتيجة توقف المقاول أثناء الحفر وسحب المياه لظهور طبقة ضعيفة ومسامية استوجبت عمل دراسة واستأنف المقاول أعماله وتم إنهاء صب الخرسانة المسلحة للأساسات والحوائط والأعمدة والسرداب وبخصوص محكمة الأسرة بمحافظة الأحمدي فإنه لم يتم صرف أي مبلغ مالي لرفض وزارة الأشغال العامة البدء بإجراء تنفيذ المشروع إلا بعد إزالة مخلفات الموقع.

6 - استمرار عدم الصرف على بعض مشروعات خطة التنمية وتدني الصرف على البعض الآخر المعتمدة بالباب الخامس والتي بلغت جملة اعتماداتها 330.000/000 دك خلال السنة المالية 2015/2014 وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية. وأفادت الوزارة بأنه جار التنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بشأن تلك الملاحظة.

7 - مأخذ شابت عقود استئجار مبان لأغراض متنوعة ومنها استمرار قيام الوزارة بتحميل ميزانيتها بقيمة ايجارات لسكن القضاة دون الاستفادة منها بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 39.360/000 دك للفترة من 2014/4/1 حتى 2015/3/31.

- استمرار قيام الوزارة بدفع مبلغ 9.240/000 دك عن شقة ومعلق لم يتم استغلالها من قبل الوزارة للفترة من 2014/4/1 حتى 2015/3/31. وأفادت الوزارة بأنه جار التنسيق مع وزارة المالية بشأن عدم قيام الوزارة بتحويل أي مبالغ عن الوحدات غير المستخدمة سواء كانت شقة أو معلقا وحتى حالة إخلاء أي وحدات يتعين تجهيزها لتسكين القضاة الجدد وتم وقف الصرف خلال السنة المالية 2015/2014 حتى يتم الاتفاق النهائي في هذا الشأن حيث ان وزارة المالية هي المسؤولة عن التعاقد وسداد القيمة الايجارية للمالك.

8 - تحميل ميزانية الوزارة بقيمة ايجارية قدرها 165.000/000 دك مقابل ايجار مخازن الوزارة في منطقة الدوحة دون الاستغلال الأمثل للمساحة المستأجرة حيث افادت الوزارة بأنه تم استغلال مخازن الدوحة من قبل قطاعات الوزارة المعنية وستقوم الوزارة بالاستغناء عن مخازن الدوحة عند جاهزية مبنى إيداع الملفات القضائية بالعارضية والمتوقع الانتهاء منه خلال هذا العام.

9 - استمرار عدم قيام الوزارة باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحصيل العديد من المبالغ المقيدة بحساب العهد - مبالغ تحت التحصيل والمدورة منذ عدة سنوات مالية بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 115.806/000 دك بالمخالفة قواعد تنفيذ الميزانية.

10 - بقاء العديد من المبالغ المدورة والمقيدة بحساب الديوان المستحقة للحكومة منذ عدة سنوات مالية سابقة دون تحصيل او تسوية بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ 374.773/000 دك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية. وأفادت الوزارة بأنها تقوم باتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل المبالغ من خلال التنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع كونها جهة الاختصاص لرفع قضايا على المدينين للوزارة وحرصا من الوزارة على تحصيل المبالغ قامت بما يلي: (فتح مكتب لوزارة العدل في ادارة الفتوى والتشريع وذلك لسرعة رفع قضايا ومتابعتها وجار اعداد برنامج آلي للديون المستحقة للحكومة والعهد تحت التحصيل وسيتم ربطه مع جميع الادارات المختصة بالوزارة لمتابعته).

جانب من جلسة سابقة

ثالثا - ملاحظات شؤون التوظف:

1 - مآخذ شابت الصرف على اعتمادات البند (11/1/1 - مكافآت) ومنها صرف مبلغ 47.610/000 دك عن بدل حضور جلسات لجان دون وجود ما يفيد انعقاد هذه الجلسات بعد أوقات الدوام الرسمي وتاريخ انعقادها وأسماء أعضائها وذلك لعدم وجود محاضر اجتماعات تبين ذلك وبالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1) لسنة 1983 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية.

- تشكيل لجان وفرق عمل وصرف مكافآت لأعضائها على الرغم من كون الاعمال تندرج ضمن اختصاصاتهم في الوحدات التنظيمية التابعين لها في الوزارة وفقا للهيكل التنظيمي بلغ ما أمكن حصره منها 37.520/000 دك بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (16) لسنة 2011 وتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (3) لسنة 21014 بشأن التقيد بأحكام القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية بشأن منح مكافآت المشاركين في فرق عمل.

- صرف بدل حضور جلسات لجان لغير الاعضاء المستعان بهم في بعض اللجان بلغ ما أمكن حصره منها 10.680/000 دك بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (5) لسنة 1986 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية.

- صرف مكافآة مالية شهرية بواقع 100/000 دك لعدد من الموظفين ممن يشغلون وظائف اشرافية على الرغم من صرف بدلات ومكافآت لهم تفوق مبلغ 100/00 دك خلال السنة المالية 2015/2014 مما أدى الى صرف مبلغ 4.500/000 دك بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2011 بشأن منح الموظفين الكويتيين العاملين في الجهات الحكومية مكافأة مالية شهرية بواقع 100.000 د،ك.

2 - صرف مبالغ مالية دون وجه حق بالزيادة عن مشاركات لعدد (22) من موظفي الوزارة باللجان التحضيرية والفعاليات المقامة خلال السنة المالية 2015/2014 زادت على أربع فعاليات بلغ ما جملته 10.620/000 دك بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم (5) لسنة 2011 بشأن ضوابط تنظيم الفعاليات المقامة بدولة الكويت واستضافة ضيوف الدولة الرسميين بالوزارات والادارات الحكومية. وأفادت الوزارة بأنه سوف يتم مخاطبة وزارة المالية للنظر في الموافقة على استثناء هؤلاء الموظفين من الحد الاقصى لعدد الفعاليات المحدد بموجب تعميمها رقم (5) لسنة 2011 وذلك في ضوء الزخم الذي شهده هذا العام من فعاليات ترتبط بها الوزارة من خلال مؤتمرات ولقاءات اقليمية وعربية محددة بمواعيد من قبل الدول الاطراف مما تسبب في وجود ضغط كبير على هؤلاء الموظفين وهو ما يجب مكافآتهم عنه وأنها ستوافي ديوان المحاسبة بالرد فور وروده للتنسيق بشأن الملاحظة.

3 - عدم قيام الوزارة باتخاذ الاجراءات القانونية والمالية والادارية بحق بعض العاملين لديها المنقطعين عن العمل وفقا لأحكام المادة (81) من نظام الخدمة المدنية كذلك عدم التزامهم بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2006 بشأن الحضور والانصراف ترتب عليه صرف رواتب شهرية لهم بلغت جملتها 156.681/000 دك دون خصم المبالغ المستحقة لها خلال السنة المالية 2015/2014.

4 - استمرار عدد من القياديين بأداء مهام عملهم بالمخالفة لأحكام المواد (15 و 15 مكرر و 32) من قانون الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 1979 وقراري مجلس الوزراء رقمي (89/.303) بشأن إجراءات تجديد التعيين في الوظائف القيادية (128) لسنة 1995 بشأن التجديد للقياديين.

استمرار بعض القياديين في أداء عملهم بالمخالفة بشأن إجراءات التجديد للقياديين

عدم التزام الوزارة بالدراسة والتوصية لعدد 3 مناقصات بالمخالفة

رابعا: ملاحظات الرقابة المسبقة:

- الوفورات المالية التي تحققت نتيجة الرقابة المسبقة والفنية حيث اسفرت اعمال الرقابة المسبقة عن تحقيق وفورات مباشرة للخزانة العامة بلغت قيمتها 15.000/000 دينار كويتي لدى الدراسة بالديوان لموضوع استئجار سيارات مع سائق.

- عدم التزام الوزارة بالدراسة والتوصية لعدد 3 مناقصات خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة 38 من القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

- طول مدة بقاء عدد 4 موضوعات بالوزارة بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية وقبل عرضها على الديوان الأمر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل الوزارة.

وزير الاسكان يطلع على خطط تطوير المدن السكنية في كوريا

التقى وزير الدولة لشؤون الاسكان الكويتي ياسر ابل امس مع وزير الأراضي والبنية التحتية والمواصلات الكوري الجنوبي كانغ هوين كما قام بعدد من الزيارات الميدانية لعدد من المدن السكنية ضمن زيارته الحالية الى كوريا الجنوبية التي تستغرق خمسة ايام.

واستمع الوزير ابل والوفد المرافق له الى شرح حول مختلف مرافق العاصمة سيؤول والمدن الجديدة التي انشئت حولها حيث تعتبر مدينة سيؤول وحدها موطنا لنحو 10 ملايين نسمة الى جانب 10 ملايين شخص يسكنون المناطق المحيطة بها.

وفي اطار زيارته الى مدينة سيجونغ الإدارية الواقعة على بعد 130 كلم جنوب شرق سيؤول اطلع الوزير ابل على خطط تطوير هذه المدينة منذ بروز فكرة انشائها عام 2002 في عهد الرئيس الثامن للبلاد كيم دي جونغ الذي قرر تبني اللامركزية عبر تحويل عدد من المباني الادارية ومقار الوزارات والهيئات الرسمية الى هذه المدينة التي تتسع لنحو 100 ألف شخص على مساحة قدرها 70 كلم مربعا.

كما تلقى الوفد الكويتي شروحات بشأن الجيل الثاني من المدن الذكية المتبعة في كوريا الجنوبية ومنها مدينة (دونغ نان) وهي الكبرى بين مدن الجيل الثاني وتضم 30 الف مسكن تتسع لنحو 100 الف شخص واستغرق انشاؤها ثماني سنوات.

ثم طاف الوزير ابل بعدها عبر طوابق ما يعرف باسم (المنزل الأخضر) حيث تعرض مختلف التقنيات الكورية الجنوبية المعنية بتوفير السبل المثلى لإدارة المنازل على نحو صديق للبيئة ابتداء من الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية وتكنولوجيات الاضاءة الاقتصادية وصولا الى مواد البناء الصحية وتقنياته التي تضمن السلامة والتكيف مع المحيط.

الوزير أبل مع نظيره الكوري

الكويت تدين بشدة الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب السوري

قال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم ان الكويت تدين بشدة جميع الانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها أبناء الشعب السوري وان المأساة الإنسانية في سوريا لن تنتهي الا بحل سياسي يحقن الدماء ويعيد الاستقرار لمنطقتنا.

واضاف السفير الغنيم امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان ان اصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2254 شكل بارقة أمل لنا جميعا باستعادة وحدة مجلس الأمن من أجل التصدي لهذه الكارثة وإنهائها آملين استمرار وقف العمليات العدائية وتدفق المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية من دون انتقائية أو تمييز.

واعرب عن تقدير الكويت للدور الذي تؤديه لجنة تقصي الحقائق في سوريا وذكر ان التقرير اشار الى الجرائم التي تطال المدنيين بما فيها استخدام الحصار كوسيلة من وسائل الحرب بهدف اجبار القوات المحلية والمجتمعات الموالية لها على الاستسلام أو لانتزاع تنازلات منها كل ذلك في انتهاك صريح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

واعرب عن ادانة الكويت لما ورد في التقرير بشأن سعي الأطراف المتحاربة الى تمزيق النسيج الوطني لسوريا من خلال عمليات الفصل بين المدنيين بموجب انتماءاتهم وترحيل العديد منهم الى مناطق بعيدة عن قراهم ومدنهم الأصلية على ذات الأساس.

وبين ان دولة الكويت تؤكد التزامها القوي بسيادة سوريا واستقلال وسلامة ووحدة أراضيها. واضاف الغنيم ان دولة الكويت تحملت مسؤوليتها تجاه الشعب السوري منذ بداية الأزمة وسخرت كل طاقاتها لحشد الدعم الدولي للعمليات الإنسانية حيث أثمرت دبلوماسيتها الإنسانية عن عدة مبادرات ناجحة في هذا الاتجاه ومن أبرزها مؤتمرات المانحين لدعم الشعب السوري.

انطلاق المؤتمر السادس للطاقة المتجددة في 4 أبريل

قالت اللجنة التحضيرية للمؤتمر والمعرض السادس للطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن الاستثمارات المطروحة لمشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة تتجاوز قيمتها 75 مليار دولار.

وقال رئيس اللجنة د. سعد الجندل في بيان صحافي امس إن المؤتمر الذي تستضيفه الكويت من الرابع حتى السادس من شهر أبريل المقبل ممثلة في معهد الكويت للأبحاث العلمية سيناقش أبرز المستجدات العالمية حول الطاقة المتجددة وتنامي منتجاتها.

واضاف الجندل أن المؤتمر الذي يقام تحت شعار ابتكارات متجددة نحو الطاقة المستدامة سيستعرض أحدث التقنيات والمشاريع والفرص المتاحة للاستثمار وفق أحدث التقنيات والخدمات.

وذكر أن المؤتمر يهدف إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة كجزء أساسي واستراتيجي من مزيج الطاقة لجميع البلدان وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتنامية المطلوبة من خلال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأوضح أن المؤتمر يهدف كذلك إلى تشجيع الشراكات الإقليمية على تطوير الطاقة المتجددة وتعزيز تطوير التكنولوجيات الواعدة ودراسة برامج الطاقة المتجددة في بلدان منطقة الشرق الأوسط.

العلوم الاجتماعية: الاجتماع والخدمة ضمن التخصصات النادرة

أكد عميد كلية العلوم الاجتماعية د. حمود القشعان سعي الكلية إلى ادراج تخصص الاجتماع والخدمة الاجتماعية ضمن التخصصات النادرة في الجامعة لما له من أهمية مجتمعية كبيرة. جاء ذلك في كلمة ألقاها القشعان امس في احتفالية الكلية باليوم العالمي للخدمة الاجتماعية تحت شعار ترتقي المجتمعات باحترام الجميع برعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى.

وقال القشعان إن تخصص الخدمة الاجتماعية في الكويت هو الأكثر رغبة في سوق العمل في الكويت لما له من أهمية ويخدم وزارات مهمة مثل التربية والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والعدل والهيئات والجمعيات الأهلية.

افتتاح المعرض المصاحب خلال الاحتفالية

وأضاف أن سوق العمل بحاجة إلى كل خريجي تخصص الخدمة الاجتماعية ولن يتعطل خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في الانتظار الطويل للوظيفة إذ إنه تخصص مرغوب ومطلوب في الكويت بل التخصص الأكثر حاجة في الكويت.

من جانبها قالت العميد المساعد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا في الكلية د. هند المعصب اننا في الكويت لا نركز على أهمية دور الاختصاصي الاجتماعي الذي يعد من أهم العوامل لحل أي مشكلة أو قضية اجتماعية وله دور بارز بهذا المجال وهذه الاحتفالية تؤكد أهمية ذلك الدور في خدمة المجتمع من خلال عمله في مختلف المؤسسات والقطاعات.

الصحة: الأمن الغذائي أولوية رئيسية للتنمية

أكدت وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الصحة العامة د. ماجدة القطان أن التغذية السليمة وتحديات الأمن الغذائي أولوية رئيسية للتنمية.

وقالت القطان في كلمتها خلال المؤتمر الثاني لسلامة الغذاء امس أن ذلك يرتبط بوضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية وضمان التغذية الصحية للرضع والأطفال والنساء وكبار السن والتوعية بالتغذية الصحية وسلامة الغذاء وخفض معدلات الوفيات والأمراض والأعباء المترتبة عليها فضلا عن التصدي لتلوث البيئة وتغيير المناخ.

وأكدت القطان أن وزارة الصحة بالتعاون مع جميع وزارات الدولة والجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في الكويت لن تدخر جهدا في دراسة ما يتوصل إليه هذا المؤتمر من توصيات والعمل على وضعها موقع التنفيذ.

من جانبها قالت مديرة إدارة التغذية والإطعام في وزارة الصحة د. نوال القعود في كلمتها إن هذا المؤتمر يأتي استكمالا لمسيرة الوزارة التي بدأتها لرفع مستويات سلامة وأمن الغذاء بدولة الكويت.

عزام الصباح: الكويت تميزت في المجالين الإعلامي والفني

عزام الصباح خلال زيارته جناح وزارة الإعلام في مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون

قال عميد السلك الدبلوماسي سفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح ان مهرجان الخليج للاذاعة والتلفزيون ابرز وبقوة الدور الاعلامي الريادي لدولة الكويت ووجهها الحضاري المشرق.

واضاف السفير عزام في تصريح صحفي على هامش زيارته جناح وزارة الاعلام المشارك في السوق الانتاجي المصاحب لمهرجان الخليج ان الكويت تميزت في المجال الاعلامي والفني وساهمت مساهمة كبيرة في تأسيس البرامج الاعلامية الخليجية المشتركة.

واشار الى تكريم الاعلاميين والفنانين والرياضيين الكويتيين في المهرجان ممن قدموا عطاءات كبيرة للكويت وافنوا شبابهم في خدمة بلدهم تقديرا للخدمات التي قدموها خلال السنوات الطويلة الماضية.

وكان مهرجان الخليج للاذاعة والتلفزيون كرم خلال افتتاحه اول من امس شخصيات اعلامية وفنية خليجية من بينهم الفنان الكويتي سعد الفرج والاعلامية عائشة اليحيى والرياضي ولاعب المنتخب السابق عبدالعزيز العنبري.

الهلال الأحمر: غسيل الكلى للنازحين السوريين

أطلقت جمعية الهلال الأحمر امس مشروع غسيل الكلى للمرضى من النازحين السوريين في لبنان

وقال موفد الجمعية د.مساعد العنزي في تصريح لكونا ان المشروع يشمل اعانة عدد من المرضى من النازحين السوريين المصابين بالقصور الكلوي المزمن لمدة ستة اشهر.

واكد العنزي توفير فلاتر غسيل دم والامصال والادوية واللوازم الطبية للمرضى بالتنسيق مع ادارة المستشفى والصليب الاحمر اللبناني.

وقال ان علاج غسيل الكلى من العلاجات المكلفة والتي يصعب على النازحين السوريين تأمين تكاليفها.

رابطة الأدباء توقع اتفاقية تعاون مع جمعية العمانية للكتاب

جانب من توقيع الاتفاقية

وقعت رابطة الأدباء الكويتيين والجمعية العمانية للكتاب والأدباء اتفاقية تعاون ثقافي وقال الأمين العام للرابطة طلال الرميضي في تصريح صحافي امس إن الاتفاقية التي وقعت في الكويت تتضمن أيضا تبادل المطبوعات والإصدارات والإنتاج الثقافي والسعي إلى تنظيم زيارات مشتركة بين الوفود وتعنى أيضا بالمشاركة الفاعلة في المهرجانات والمؤتمرات الثقافية والفكرية وفتح نوافذ بين المؤسستين للاطلاع على الكتب التي يؤلفها أعضاء من الطرفين.

وأوضح أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن اتفاقيات أخرى أبرمتها رابطة الأدباء الكويتيين والعديد من الدول العربية والأجنبية وقال الرميضي إن من أهم بنود الاتفاقية البند الذي سيتم بموجبه تبادل الإصدارات الأدبية بين الأعضاء مبينا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة تجارب مهمة لدى الطرفين من الأجدى أن يتم الاطلاع عليها.

ومثل الجانب العماني في توقيع الاتفاقية رئيس الجمعية العمانية للكتاب والأدباء ورئيس المنتدى الأدبي في سلطنة عمان خميس العدوي.

وحضر اللقاء بين الجانبين رئيس اللجنة الإعلامية حياة الياقوت وعضو مجلس إدارة رابطة الأدباء د. نواف الجحمة والقاص العماني خليفة العبري.

رالي الكويت الدولي 2016 ينطلق 24 الجاري

تستضيف الكويت في 24 مارس الجاري الجولة الثانية من بطولة الشرق الأوسط للراليات لموسم 2016 (رالي الكويت الدولي) ويستمر ثلاثة أيام وسط مشاركة عربية ومحلية واسعة.

ويعد رالي الكويت الدولي في نسخته الـ24 الحدث الأضخم في رياضة السيارات على مستوى البلاد وينظمه نادي باسل السالم الصباح لسباق السيارات والدراجات النارية بالتعاون مع الهيئة العامة للرياضة والنادي الدولي الكويتي للسيارات.

وتضم القائمة مشاركة 21 سيارة تحت إشراف مباشر من قبل رئيس اللجنة العليا المنظمة للرالي الشيخ عذبي النايف.

ومن أبرز المشاركين في رالي هذا العام السائق القطري ناصر صالح العطية الذي سبق أن فاز برالي الكويت خمس مرات سابقا آخرها فوزه في نسخة العام الماضي ليصبح السائق الأكثر فوزا برالي الكويت الدولي الذي نظم للمرة الأولى عام 1975.

ويشهد الحدث أيضا عودة السائق اللبناني المخضرم والفائز في رالي الكويت الدولي لعام 1984 ميشال صالح الذي يعد أحد أوائل السائقين المشاركين بالراليات في الخليج منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي.

ويبرز من المشاركين المتسابق الكويتي مشاري الظفيري متصدر بطولة الكويت بعد مرور ثلاث جولات وبطل الشرق الأوسط السابق لمرتين ضمن سيارات المجموعة (ان) حيث يأمل المنافسة على صدارة المجموعة إضافة إلى مشاركة السائق الكويتي المتمرس مسعود الصالح وملاحه سليمان الهلال ابن سائق الراليات الشهير أحمد الهلال فضلا عن السائق صاحب الإنجازات المتعددة على ساحة سباقات الـ(دراغ. ريسنغ) جاسم المقهوي.

الوفيات

- **دلال حسن علي الوزان، ارملة: عبدالله عيسى علي الوزان، 94 عاما، (شيعت)**، رجال: الدعية، حسينية ابو عليان، تلفون: 99111303، نساء: الزهراء، ق3، ش 303، م28، تلفون: 55704425
- **علي عبدالله محمد الصعيليك، 66 عاما، (شيع)**، رجال: الرميثية، ق8، شارع اسامة بن زيد، ج84، م 337، حسينية آل الرسول، تلفون: 99409949، نساء: الرميثية، ق2، شارع جمعان الحريتي، ق20، م28، العزاء العصر فقط، تلفون: 99042485
- **كاظمة محمد عبدالله القلاف، زوجة: حسن عبدالله ابراهيم الصيرفي، 63 عاما، (شيعت)**، رجال: مسجد البحارنة، تلفون: 66427082، نساء: القادسية، الحسينية الحيدرية، ق4، شارع محمد حبيب البدر، م41، تلفون: 65584566
- **مريم علي حسن محمد مزي، ارملة: عبدالرضا عباس غلوم اشكناني، 76 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: سلوى حسينية سيد محمد، تلفون: 99738898، نساء: حسينية الحيدرية، حجي حبيب البلوشي، شارع عمان، تلفون: 99829123
- **صلاح عبدالحميد محمد حسن بو البنات، 52 عاما، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: شرق، الحسينية الجديدة، بجانب البنك الوطني، تلفون: 90033302، نساء: الدسمة، ديوان السادة الزلزلة، ق2، ش 25، م1
- **سكينة ماجد السيد نور الشماع، 69 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الدعية، مسجد البحارنة، تلفون: 99510877، نساء: العدان، ق6، ش6، م8

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04:38	العصر	03:22
الشروق	05:57	المغرب	05:57
الظهر	11:57	العشاء	07:13

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع